"أسئلة بديهية" الى فريق "لقاء العقبة"!

كتب حسن عصفور/ تطور الساعات التي تلت انتهاء "لقاء العقبة"، بتفاهمات خرج الطرف الإسرائيلي بإعلان لها، لا يتفق كثيرا مع ما أعلنه "فريق الرئاسة الفلسطينية"، بعيدا عن "الانحياز" أيهما أكثر صدقا، لكنها أكدت بوضوح أن لا مفاجآت أبدا، في بروز جديد يمكن أن يمنح اللقاء قيمة سياسية، بل عكسه تماما.

ولعل مجزرة حوارة وما حولها، وتصريحات قادة دولة الكيان من رأس حكومتها الفاشية نتنياهو حتى الوزير قائد فرق الإرهاب الرسمية المعروف بمسمى "وزير الأمن الوطني" بن غفير، عكست ثوابتهم التي لا تحمل "التباسا"، سوى في ذهن البعض الفلسطيني محدود الذكاء السياسي، بأن الاستيطان مشروع غير قابل للمساومة أو التوقف، حتى لفترة زمنية متفق عليها، وما ذكره بيان "لقاء العقبة"، كان تضليلا واضحا، حيث سمح لما تم من قرارات مسبقة لبناء ما يقارب الـ (10) آلاف وحدة سكنية سيبدأ العمل بها، وهي تحتاج لفترة زمنية للانتهاء منها، تقارب "فترة السماح" المتفق عليها، لعدة أشهر.

والحديث عن "فترة سماح" للبناء الاستيطاني، واحدة من أخطر القضايا التي تجاهل "فريق الرئاسة الفلسطينية" الى "لقاء العقبة" تقدير جوهرها، الذي يكرس بأن "الاستيطان مسألة خلافية زمنا" وليس فعلا مرفوضا وغير قانوني ولا شرعي أبدا، وهو شكل من اشكال جرائم الحرب، عندما وافقوا على التعامل مع وقفه زمنيا باعتباره "خطوة أحادية" تقابل "خطوة أحادية" من الفلسطينيين، وهي ذات سقطة بيان مجلس الأمن الرئاسي، الذي فتح التعامل مع الاستيطان كـ "مسألة نزاعية"، وليس عمل إجرامي غير شرعي.

نص بيان "لقاء العقبة" وما تسرب عنه من "تفاهمات" لم تعلن، خاصة البعد الأمني الذي يمثل جوهر موقف حكومة الكيان العنصري، ولماذا ستقدم أمريكا، عشرات ملايين الدولارات لأجهزة الأمن والمخابرات، وما هي "العقيدة" المراد لهم أن تكون..تفاصيل كثيرة لم تعلن، لكنها لم تعد سرا كبيرا.

وتجاهلا، لما ينشر أو لم ينشر بعد، عن جوهر "التوافق"، فقد ورد في بيان "لقاء العقبة"، ان حكومة نتنياهو ملتزمة بـ "الاتفاقات الموقعة"، وخرج "فريق الرئاسة" فرحا بتلك "العبارة" وكأنها، خرق أو اختراق سياسي كبير، وكي لا

يبقى الوهم مسيطرا أو محاولة تسويق" التذاكي السياسي" بديلا للحقيقة السياسية، فليقدم فريق الرئيس عباس ما يفيد وثيقة رسمية من حكومة نتنياهو، تنطلق من تلك "الاتفاقات السابقة" التي قالوا إنهم ملتزمين بها تشمل نقاطا محددة منها:

تأكيد حكومة إسرائيل التزامها باتفاق إعلان المبادئ، بكل بنوده، وما تلاه من اتفاقات محددة

تأكيد حكومة إسرائيل اعترافها بمنظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وفق وثيقة "الاعتراف المتبادل".

تلتزم حكومة إسرائيل بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هي أرض فلسطينية والولاية عليها للفلسطينيين، وتبقى قضايا مفاوضات الحل الدائم الخمس (القدس، المستوطنات، اللاجئين، الحدود، العلاقات المتبادلة)، مع منع القيام بأي عمل يمس أو يجحف بتلك القضايا.. (فرق جوهري عن صيغة وقف مؤقت للاستيطان)

التوقف الحديث عن استخدام تعبير "يهودا والسامرة" والعودة للالتزام بالحديث عن الضفة الغربية، لوقف "ثقافة التهويد"..استخدامها سيقابل باستخدام تعبير فلسطين بدل إسرائيل بشكل رسمي، حيثما يرد ذلك.

تلتزم الحكومة الإسرائيلية بالتراجع عن إعادة عمل "الإدارة المدنية" باعتبارها أحد اشكال الاحتلال ما قبل الاتفاق، وتنشيط عمل اللجان المشتركة.

وقف العمل بما أسمته تطبيق "القانون الإسرائيلي" على الطرقات في الضفة الغربية.

الالتزام بكل ما تم حول القدس ومؤسساتها.

وقف كل الأعمال في القدس التي تمس تحديد هويتها، وخاصة ما يتعلق بالنفق والحرم القدسي والبراق ساحة وجدارا، والتطهير العرقي، وتغيير طابع بلدات وأحياء.

التأكيد، بأن الطريق الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية هو جزء من الاتفاق الانتقالي يتم إعادة العمل به، الى حين الوصول الى اتفاق حل دائم حول الطريق الرابط.

وهناك قضايا تفصيلية عديدة، ولكن تلك عنوانين تنبثق جميعها من الاتفاقات الموقعة رسميا بين فلسطين وحكومة إسرائيل، والتي قال وفد حكومة نتنياهو، انه ملتزم بها، ولا تشمل أي مسألة خارج تلك الاتفاقات، بما يخص إعلان دولة فلسطين وحقها في عضوية الأمم المتحدة.

إن تمكن وفد الرئاسة الفلسطينية الى "لقاء العقبة"، وقبل الذهاب الى "لقاء شرم الشيخ" التكميلي الحصول عليها، فهم حقا يبحثون مصلحة الشعب الوطنية..دون ذلك فما سيكون ليس سوى سقوط سياسي لا حامي لهم من تبعاته.

هل هناك صعوبة الحصول على وثيقة من حكومة نتنياهو بتلك العناصر "الأوسلوية"..وأن كان كذلك، فما هو هدفكم من تلك "اللقاءات"، ما لم تكن حسابات خاصة"!

لا ضرورة لأي ورقة أمريكية فيما يتعلق بذات الأسس، يكفي الآن الحصول عليها من "حكومة نتنياهو".

ملاحظة: طيب ما دام طرفي "التقاسم الوظيفي والانفصال" بينهم قنوات "حكي صامت"، ليش مخبينها عن الناس الغلابة..لازم زلات اللسان تفضح المستور..أما طلعت "حماس" نهفة بجد..شكلها قطر عاملة عمايلها!

تنويه خاص: من ثوابت "الثقافة الوطنية"، ان حق المعارضة الفلسطينية لا يكون "داخل الغرف المغلقة" وبس..بل وعليه ان يكون أكثر خارجها ، لما الأمر يكون متعلق بمصير وطن وقضية..وبلاش لغة الفهلوة التهديدية..مش زابطة خالص عليكم يا "عقبايون".

حريق حوارة ومجزرتها..ليست فعلا طائشا يا "فريق العقبة"!

كتب حسن عصفور/ يعتبر الرئيس محمود عباس، آخر أعضاء الفريق الفلسطيني، الذي شارك في قمة "واي ريفر" عام 1998 بقاء في السلطة، حيث غادر الخالد المؤسس ياسر عرفات شهيدا حيا في الوعي الوطني، بعملية اغتيال لا تزال تبحث منفذيها، وقبل أيام رحل أبرز من وضع لبنات اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) أبو علاء قريع القائد الكبير الى حيث الخلود الابدي، فيما خرج الأخرون الى مواقع خارج المؤسسة الرسمية، لأسباب مختلفة.

تذكير الرئيس محمود عباس بـ "قمة واي ريفر"، كون وفد دولة الكيان العنصري كان بقيادة رئيس الحكومة الإسرائيلية المنتخب نتنياهو، بعدما فتح له الإرهابيون طريق الفوز نتاج اغتيال رابين شريك منظمة التحرير في اتفاق أوسلو، (الأول والأخير) كفرصة تحقيق سلام، مع حكومات إسرائيلية، وكان ضمن وفده الإرهابي شارون، خلال القمة التي قادها الرئيس الأمريكي كلينتون، تم التوصل الى مذكرة حول إعادة انتشار قوات الاحتلال من أرض فلسطينية، رغم ما كان تحفظا من الوفد الفلسطيني على بعض حيثيات تلك المذكرة التفاهمية.

وما أن وصل نتنياهو الى أرض مطار اللد، ووجد أمامه مظاهرة معارضة لذلك "التفاهم"، حتى أعلن أنه لن ينفذ بندا من تلك الوثيقة، وغادر المطار لتبدأ حركة غضب أمريكية، قادت الى اسقاطه والدفع بيهود باراك رئيسا للحكومة، والذي قاد أكبر عملية تدمير لمؤسسات السلطة الفلسطينية، في حرب المواجهة الكبرى من سبتمبر 2000، بعد قمة كمب ديفيد.

رسالة التذكير، بما حدث من نتنياهو في مطار اللد، ليس من أجل بحث حدث في مسار تاريخ، بل لتنشيط "ذاكرة الرئيس عباس"، تحديدا، وليس فريقه الذي لم يكن بعلم ودراية لمجمل المسار التفاوضي، فجميعهم كانوا خارج دائرة العمل القيادي والتفاوضي، كيف أن نتنياهو لم يكن شريكا ولن يكون شريكا، في عمل سياسي مع الفلسطيني، فهو دون غيره من قاد عملية اغتيال اتفاق أوسلو، وما تلاها، وهو الذي لا زال يعتبر منظمة التحرير "عدوا مباشرا"، وليس "شريكا مباشرا".

ما حدث في "مجزرة حوارة" وما حولها، من قبل الفرق الاستيطانية الإرهابية بإعدام شاب فلسطيني، وحرق عشرات المنازل ومئات المصابين، كان فعل بحماية قوات جيش "الفاشية اليهودية"، وتم نقل الحدث على الهواء مباشرة، وكيف سهلت تلك القوات جرائم حرب الفرقة الإرهابية، وليس مسألة "أخذ القانون" باليد منفردين، بل جزء من المخطط الإرهابي العالم، لفرض مشروع التهويد في الضفة والقدس.

ما حدث في "مجزرة حوارة" وما حولها، هو النموذج اليومي الذي تعيشه أرض فلسطين وأهلها، وجاء أياما فقط بعد "مجزرة نابلس"، لتأكيد مؤكد فعل الترهيب كسلوك جديد من أجل تنفيذ مخطط حكومة "التحالف الفاشي" بقيادة نتنياهو، خطوط معلنة ليست سرية، جوهرها إنكار كلي بأن الضفة والقدس أرض فلسطينية، بل هي أرض يهودية، يتواجد عليها سكان بهم فلسطينيين، وتلك مسألة شرعنتها حكومات نتنياهو السابقة، عندما أعادت عمل الإدارة المدنية لتصبح مسؤولة عن "سكان الضفة من يهود وعرب"، وذلك قبل سنوات من تاريخه، وبات الآن رئيسها المستوطن الإرهابي الوزير سموتريتش.

ما حدث في "مجزرة حوارة" وما حولها، ليس فعلا طائشا بل جزء تكميلي لدور جيش دولة الكيان في الضفة والقدس، واحد أدواته الرسمية في تنفيذ المخطط الرسمي، وما كان من نداءات ما بعد ارتكاب المجزرة، رسخت تلك الحقيقة.

ما حدث في "مجزرة حوارة" وما حولها، ليس حرقا لـ "بيان العقبة"، الذي حمل من "الجرائم السياسية" ما يستوجب "ثورة غضب فلسطينية عامة"، بل هو حرق لمكذبة اعتبار تحالف "الفاشية اليهودية" وفريق الإرهاب الاستيطاني الحاكم، يمكن أن يكون طرفا في خدمة أهل فلسطين.

ما حدث في "مجزرة حوارة" وما حولها، هو الفعل القادم المؤكد لأداة تنفيذ مخطط تهويد أرض فلسطين، تحت غطاء "تفاهم العقبة"، والذي سيكون نقابا لكل جرائم ضد أهل فلسطين، أرضا وممتلكات وقبلها حقوق سياسية.

ما حدث في "مجزرة حوارة" وما حولها، رسالة كتبت بدم فلسطيني الى "الرئيس محمود عباس وفريقه الخاص"، أن يمتلك "شجاعة وطنية" ويعلن أنه لن يكمل ما

كان يوم 26 فبراير 2023 من ورقة غير رسمية في العقبة، دون تطبيق عناصر التحديد السياسي التي كتبها فريقه في اعلانهم قبل الذهاب، وليس أكثر.

ما حدث في "مجزرة حوارة" وما حولها، رسالة أن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وفق البند السابع لم يعد يقبل التأجيل، وكل تأخير سيكون الرئيس عباس وفريقه شركاء فيما سيكون من جرائم حرب.

ما حدث في "مجزرة حوارة" وما حولها، لا يقبل الانتظار لفك عرى الارتباط بالجبن السياسي، من مكذبة انهيار السلطة ومكانتها...ولو كان ذلك فعلا فسيكون سلاحا ضد العدو وليس سلاحا للعدو.

ما حدث في "مجزرة حوارة" وما حولها، نقطة حسم إما الانطلاق نحو مواجهة المشروع التهويدي العام، او الخنوع العام...ولا منطقة وسطى بين حق ولا حق!

ملاحظة: حركة فتح بعد مجزرة حوارة طالبت بالنفير العام..هذا كلام حق جدا، يتطلب أن تكمل ما كان في مناطق أخرى بتشكيل "فرق حراسة ليلية" في كل بلدة فلسطينية..وتنسى خالص بيان فريق العقبة..بهيك طريق فتح بتقدر تحرس مش بس بلدات ولكن "المشروع الوطني" كله!

تنويه خاص: أن يخاطب البعض العربي والدولي "الطرفين" في الضفة بوقف "التصعيد"..فتلك هي المصيبة السياسية الكبرى...تساوي بين شعب تحت الاحتلال مع قوة الاحتلال وأدواته الإرهابية...مبروك عليكم يا "فريق العقبة"..اسبحوا في بحر هالفضيحة!

من "إنهاء الاحتلال" الى "تحسين" مستواه والتقاسم الوظيفي الجديد!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور ساعات على وصول وفدها الخاص، الى لقاء العقبة، أصدرت الرئاسة الفلسطينية بيانا صباح يوم الأحد، وضعت بداخله "حقيبة مواقف" تؤكد التزام دولة فلسطين" (المعتقلة في مكتب الرئيس) بالاتفاقات والقرارات الموقعة الى البحث عن أفق لإنهاء الاحتلال.

توقيت صدور البيان، شكلا ومضمونا، يمثل إهانة سياسية للشعب الفلسطيني، ويكشف مدى الارتعاش الذي يحكم متخذ قرار سفر الوفد، فأن يأت بيان بتعلق بقضية جوهرية، من غير إطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واختزال الشرعية الفلسطينية في "مكتب الرئيس"، هو بذاته "شبهة سياسية"، تشير الى أن القرار ليس متفقا وطنيا عاما.

ويكمل البيان "الرئاسي" الاستخفاف العام بالفلسطيني، بما تضمنه من عناصر لم تكن شرطا للذهاب، بل ورقة للكلام، وكان شعب فلسطين لم يعد يدرك حقيقة حكومة التحالف الفاشي، وبأن الذهاب الى "لقاء العقبة" دون أسس متفق عليها، بل العكس على قاعدة ورقة أمريكية لم يعد بها سر، هو بداية الخطيئة الكبرى.

"لقاء العقبة"، بعد موقف دولة الكيان العنصري والإدارة الأميركية، بتغيير طبيعة الصراع القائم، ونسف كل ما كان متوافقا للشرعية الدولية، ومعها الاتفاق الرسمي الموقع بين منظمة التحرير ودولة الكيان، يقود الى صياغة معادلة جديدة من "إنهاء الاحتلال الى تحسين مستوى الاحتلال"، في ترتيبات خاصة لما سيكون "التقاسم الوظيفي الجديد"، بين إدارة ذاتية لها مسمى سلطة، ودولة الكيان لها السيادة العامة.

ما أورده بيان الرئاسة الفلسطينية، لا علاقة له مطلقا بحقيقة ما سيكون، فجدول أعمال اللقاء المتفق عليه لا صلة له بـ "البيان الإعلاني" بعدما أعلنت كل فصائل العمل الوطني، وبينها فصائل منظمة التحرير رفضا صريحا للمشاركة في لقاء العقبة، مع وجود وفد دولة الإرهاب والجريمة، دون ان يكون بيدها أي موقف يحمي خروجها عن "الإجماع الوطني"، والذي شاركت به حركة فتح قبلها بأيام.

مشاركة "وفد الرئاسة الفلسطينية" (ليس وفد منظمة التحرير ولا وفد حركة فتح)، هو بداية المشاركة في المخطط الأمريكي الجديد، لصناعة "تقاسم وظيفي جديد"، بين "السكان الفلسطينيين" في سياق "المحميات" التي سيبدأ تحديد ملامحها، بعدما تغيرت ملامح المرحلة نتاج "البيان الرئاسي" لمجلس الأمن الدولي، الذي تجاهل للمرة الأولى جوهر الصراع مع الوجود الاحتلالي والاستيطان الإرهابي، بوصفه كأنه "نزاع" بين سكان وسكان وأجهزة ونظام.

المخطط الأمريكي لتمرير "مشروع التقاسم الوظيفي الجديد"، يعيد الى الذاكرة الفلسطينية مخططها عام 2005، بعدما توافقت مع حكومة الإرهابي شارون للخروج من قطاع غزة وشمال الضفة، دون تنسيق مع الرئيس محمود عباس، في أول صفعة سياسية لمكانته الجديدة، ورسالة عملية بأنه "غير ذي صلة" لهم، سوى ما يريدون منه.

وبدلا من تعزيز مكانة "السلطة الفلسطينية" فرضت أمريكا على الرئيس عباس إجراء انتخابات تشريعية تشارك بها حركة حماس، رغم انها كانت تعتبر السلطة غير وطنية وخائنة منذ تأسيسها عام 1994، ورفضت كليا المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي 1996، وهددت بالقتل كل عضو منها يشارك بها (ولا زال إسماعيل هنية حاضرا وشاهدا على ذلك)، ولكنه بعد "تفاهمات سرية" بين أمريكا وقطر أعلنت حماس موافقتها المشاركة في الانتخابات، دون توضيح موقفها من الاتفاقات وطبيعة السلطة، لكن المخطط الأمريكي كان معدا للمرحلة التالية، من فصل قطاع غزة عن الضفة بشكل "ديمقراطي"..فتحقق لهم ما خططوا بأكثر مما توقعوا انتكاسة وطنية فردية.

ما يحدث راهنا، هو اكمال المخطط نحو مشروع "تقاسم وظيفي جديد"، في مناطق بالضفة وإخراج القدس من المعادلة على طريق ترتيبات مشروع "المحميات"، وفق خطة شارون الرئيسية، فالمشروع لم يعد وهميا، بل بدأ فعليا، مع تعيين سموتريتش مرجعية لأداة دولة الاحتلال في الضفة " إدارة مدنية ومنسق نشاطات"، ليصبح بذلك العنوان السياسي لفريق السلطة الفلسطينية القائمة، وما سيكون من ترتيبات بعد "لقاء العقبة" سيمر عبر تلك المرجعية لشخص إرهابي مستوطن، يخجل يهود أن يلتقوا به.

بعد لقاء العقبة، لن يكون كما قبله ابدا، وما سيكون جوهريا هو الذهاب الى تطبيق المعادلة الجديدة من "إنهاء الاحتلال الى تحسين مستوى الاحتلال"، والدخول في ترتيبات "التقاسم الوظيفي" في الضفة، بعيدا عن كل بيانات السذاجة العامة.

ما بعد لقاء العقبة بدأت مرحلة سياسية، ستدخل المكون الوطني العالم في مشهد تأسيسي جديد.

ملاحظة: رأس الفاشية المعاصرة نتنياهو قال انه سيعطي كل وزير قبضة ليضرب بها المتظاهرين..لغة تكشف عن ديكتاتور معاصر..طيب اللي مع شعبه هيك بدوا يكون "رحيم" مع فريق عباس..الهمالة صارت موهبة!

تنويه خاص: تخيلوا بيان رئاسة "السلطة" بدل ما تحكي مين أسماء وفدها المشارك في لقاء العقبة، وصفته بأنه "وفد رفيع المستوى" بلا مسميات..يا ناس استغباء الناس هو "أم الغباء"..فاهمين يا "رئاسة"!

نتنياهو يصفع "الرسمية الفلسطينية" و"الرسمية الدولية".. سريعا!

كتب حسن عصفور/ حسنا فعلت "الرسمية الفلسطينية" بصمتها وعدم تبرير ساذج على "الفضيحة السياسية" الكبرى، التي ارتكبتها ضد المصلحة الوطنية العليا، بتمريرها صفقة ستبقى وصمة عار طويلة في سجلها غير النظيف من حيث المبدأ، بعدما وقعت في مصيدة "شرعنة الاستيطان" واسقاط الصفة الإرهابية عن أدوات جيش الاحتلال، أجهزة أمنية وفرق المستوطنين، وأضعفت كليا الموقف حول المطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب في دولة الكيان العنصري.

صمت "الرسمية الفلسطينية" لم يشمل "بنود صفقة العار" حول الاستيطان وإرهاب المستوطنين في الضفة والقدس، فقط، ولكنها أضافت مزيدا من انحدارها السياسي العام، وكشفت كم هي خارج السياق الوطني العام، بعدما تجاهلت مخاطر "البيان الرئاسي" الصادر عن مجلس الأمن يوم 20 فبراير 2023، الذي جاء كـ" مساومة" لعدم الذهاب نحو تصويت على قرار تم الاتفاق عليه حول الاستيطان، فجاء بيانا باهتا انحداريا، تجاهل للمرة الأولى في لغة الأمم المتحدة إدانة الاستيطان باعتباره غير قانوني، مكتفيا بالحديث عن "قلق" و"انزعاج" و"عقبة" وليس فعل جرمي، كجزء من جرائم حرب ضد أرض وشعب تحت الاحتلال، بخلاف لكل قانون الشرعية الدولية والقانون الإنساني.

السقوط السياسي الكبير خلال 48 ساعة لـ "الرسمية الفلسطينية" بكل مكوناتها (رئاسة وتنفيذية وحكومة) ومحيطها العامل بأجر، منح رئيس "التحالف الفاشي"

الحاكم في دولة الكيان العنصري، فرصة ليخرج دقائق بعد إعلان البيان الرئاسي، ليصفع الجميع ببيان كشف جوهر المعركة الحقيقية، عندما اعتبر "البيان الرئاسي" تطاول بالحديث عن وصف "الاستيطان كعقبة"، وأنه "يعتبر عامل قلق" ومعرقل لـ "السلام" و "حل الدولتين".

نتنياهو تجاهل كل ما منحه التنازل الرسمي الفلسطيني عن التصويت على قرار، وقبل بيانا رئاسيا، منح الإرهاب الرسمي الإسرائيلي "شرعية دولية" بالحديث عن "إرهاب فلسطيني" دون أي إشارة للجانب الاحتلالي، تحدث عن مواقف "شعورية" وليس مواقف قانونية، وكأنه مساجلة تبادل "العواطف السياسية"، رآها نتنياهو أقل حرارة مما يجب أن يكون لـ "الزمن التهويدي".

نتنياهو من خلال بيانه، اعتبر الحديث الوصفي حول أن "الاستيطان عقبة"، يمثل تطاولا على "حق اليهود في أرضهم التاريخية"، وهو الإعلان الرسمي الأول عبر بيان عام حول تهويد الضفة والقدس، وإلغاء كلي لقرارات "الرسمية الدولية" (قرارات الأمم المتحدة ومواقف غالبية دول العالم والمؤسسات القانونية العالمية كـ"المحكمة الجنائية الدولية")، واستباقا لقرار محكمة العدل الدولية، المقرر أن تبحث "ماهية الاحتلال"، الى جانب أنه بيان رسمي من قبل رئيس حكومة، وليس تصريحا صحفيا يمكن التهرب منه، بإنهاء كل ما تم توقيعه مع الرسمية الفلسطينية، ومنها (بقايا اتفاق إعلان المبادئ – أتفاق أوسلو).

وكان لافتا، كيف وجه رئيس "التحالف الفاشي الجديد" في دولة الكيان العنصري "عتابا ناعما" للولايات المتحدة على تمريرها بيان رئاسة مجلس الأمن، لأنه غفل عن "أرض إسرائيل التاريخية في الضفة والقدس"، متجاهلا الخدمة الكبرى التي قدمتها بسحب التصويت على قرار كان له أن يمثل فعلا مقاوما جديدا في وسط "النهوض الفاشي" و"الإرهاب اليهودي" ضد الشعب الفلسطيني، ويعيد تصويب التفكير العالمي حول مسار الصراع واعادته الى أصله، بين دولة احتلال وفاشية تصاعدية، وشعب تحت الاحتلال، ودولة تنتظر في أدراج الى حين فك أسرها من السجان السياسي.

مشهد يوم 20 فبراير 2023 سيكون سوادا سياسيا وطنيا عاما، وانحرافا جوهريا على جوهر الصراع العام في أرض فلسطين، وتعريفه بما يتوافق مع "الرؤية

اليهودية" بين "سكان محليين" يبحثون "حقوق مواطنة" وليس شعب يبحث حق تقرير مصيره من دولة احتلال عنصري ودولة "أبرتهايد" معاصر.

هناك فرصة سياسية وحيدة لـ "الرسمية الفلسطينية" للخروج من نفق السقوط الكبير، بأن تعلن وفورا، وبعد بيان نتنياهو، وقف كل الاتفاقات مع دولة الكيان، واعتبار فلسطين دولة الاحتلال..دون ذلك يكون عمرها الوطني قد انتهى!

ملاحظة: شكلها قناة الاتصال بين مكتب نتنياهو ومكتب الرئيس عباس، هي من أنتج "البضاعة السياسية الفاسدة" دون علم من يسمون "كيادة"...الطريف أن نتنياهو رغم ما كل ما صار بصق على القناة ومرجعيتها..فعلا "الولد الهامل بيجيب لأهله المذلة..والصراحة هذا أقل واجب لكم!

تنويه خاص: تغريدة لنجل نتنياهو يتهم فيها جهاز الشاباك بالتآمر على "بابا"..وطالب بمحاكتمهم..تخيلوا ولد فضايحه أكثر من فضايح ابوه صار له حق يتهم جهاز أمني اللي مفترض أنه حارس امه وأبوه وأمن كيانه..ولا حد قاله انت وين..بس كلها بشائر خير!

تقديرا لبرنادوت..هل تفتح الأمم المتحدة تحقيقا مع " بن غفير"!

كتب حسن عصفور/ طغت حركة "الغضب الإسرائيلي" المتنامية، بتأييد دولي نادر على، حركة "نتنياهو" لكسر ظهر القضاء حماية لمستقبله السياسي بعدما تعرى فساده، وبات من الصعب الهروب، على غيرها من الأحداث التي تستحق كثيرا اهتماما ووقفة جادة.

ولعل أبرز ما كان الاعتراف الصريح لأحد اليهود الإسرائيليين، المصور الصحفي جلعاد ساديه في تصريحات لـ "نيويوركر" الأمريكية، حملت اعترافا مباشرا بأن الوزير إيتمار بن غفير، رئيس حزب "قوة يهودية"، قام بتجنيده في نهاية (1999 – أوائل 2000) لتفجير مقر الأمم المتحدة في القدس الشرقية المحتلة.

ساديه، تحدث عن تلك العملية بتفاصيل هامة، وكيفية استغلال "طفل" للقيام بعمل إرهابي، ما أدى لتدمير حياته، وغادر لاحقا إلى خارج دولة الكيان، ولا زال مصابا بهلع من التفكير بالرجوع خوفا من بن غفير، الذي أصبح وزيرا في تحالف الفاشية الجديدة الحاكم في إسرائيل.

دون الذهاب الى تفاصيل مقابلة "ساديه" مع الصحيفة الأمريكية، والتي عنونت تقريرها بتعبير ملفت، "بن غفير وزير الفوضى" ورسم كاريكاتيري يشير الى سخرية واضحة، فما يهم الفلسطيني، من تلك المقابلة الاعتراف الصريح بالتحريض على ارتكاب فعل إرهابي ضد مقر "الشرعية الدولية" واستغلال طفل لتنفيذها.

الاعتراف الصريح، والموثق في وسيلة إعلام ليست عربية، بل أمريكية، يجب أن يفتح تحقيق شامل على تلك المحاولة الإرهابية، بأن تعيد "الرسمية الفلسطينية" تقديم طلب من أجل تشكيل فريق خاص من الأمم المتحدة، والتحقيق مع الشخص المكلف بها وكل ما عليها.

القيام بتلك الخطوة، وفقا لاعترافات من شخص يهودي إسرائيلي بتفاصيل ووقائع محددة، تمنح مسألة فتح التحقيق مصداقية كبيرة، فلم يعد الأمر تصريحات من هنا أو هناك، حول البعد الإرهابي لبن غفير، وخاصة أن العملية التي قام بالتحريض عليها لا تتعلق بفلسطين، أو الفلسطينيين، بل ضد مقر الأمم المتحدة، بمكانتها الدولية وشرعيتها الخاصة.

قضية اعتراف "ساديه" عن دور "وزير الفوضى" بن غفير، في التحريض لتنفيذ عمل إرهابي ضد مقر الأمم المتحدة، تعيد الى الأذهان قيام عصابات يهودية "أرغون وشتيرن" بقيادة بيغن وشامير باغتيال السويدي الكونت فولك برنادوت بتاريخ 17 سبتمبر/أيلول 1948 في مدينة القدس، بتهمة انحيازه للموقف الفلسطيني في مسألة تقسيم القدس.

وكي لا يتكرر المشهد الهزلي فيمن قام بفعل اغتيال الوسيط الأممي، بإطلاق سراح مرتكب الاغتيال (لاحقا أصبح قادة المنظمتين وراء الاغتيال بيغن وشامير رؤساء لحكومة إسرائيل) بعد أسبوعين من الاعتقال، يجب على "الرسمية الفلسطينية" تقديم ملف كامل بالتقرير الأمريكي، مع مجمل تصريحات بن غفير،

لتبدأ حركة مساءلة أممية مع شخصية متهمة صراحة بعمل إرهابي ضد الأمم المتحدة.

التقرير في الصحيفة الأمريكية، ربما يمثل "فرصة من غير ميعاد سياسي" للطرف الفلسطيني، بأن يعيد فتح باب النقاش حول ملف "الإرهاب اليهودي"، الذي لم يعد مقتصرا على من هم خارج الحكم، بل جزء رئيسي من تحالفه، وصولا الى اتخاذ إجراءات محددة، تساعد في تعزيز ملف "المحكمة الجنائية الدولية".

التقرير الصحفي الأمريكي، يستحق "مطاردة ساخنة"، لما يحمل من اعتراف صريح حول الدور الإرهابي لبن غفير، ما لم تكن "صفقة التفاهمات" التي حدثت بين "الرسمية الفلسطينية" وحكومة "الفاشية الجديدة" في تل أبيب برعاية أمريكية، تمنعها من الذهاب الى فتح باب الملاحقات لجرائم الإرهاب اليهودي.

ملاحظة: في ذكرى انطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين 22 فبراير 1969، تحية تقدير لمن حمل راية الاستقلالية الوطنية في مسار ثوري معقد..تحية لمن كان رافعة للبرنامج المرحلي الفلسطيني عام 1974..تحية لشهداء الجبهة وأسراها ومناضليها ولقيادتها برئاسة القائد التاريخي "أبو النوف"..وسلاما لمن ذهب دون أن ينتظر ثمنا!

تنويه خاص: بيان المفوض السامي لحقوق الإنسان حول الردة القضائية في دولة الكيان العنصرية، جسد خطوة جديدة لم تحدث منذ عام 1948..حركة تعري "الديمقراطية السوداء" ..الديكتاتور بيبي تحت الحصار!

مجزرة نابلس الجديدة.. حجر أساس لـ "بديل سياسي"!

كتب حسن عصفور/ أضافت "الفاشية اليهودية المعاصرة" جريمة حرب جديدة الى سجلها الذي بات يوازي ما قام به "النازيون" في ألمانيا، بعدما أقدمت يوم الأربعاء 22 فبراير 2023 على عملية اعدام 11 فلسطينيا في مجزرة نابلس، تكريسا لمبدأ القتل وفق التفكير، التي أقرتها حكوماتها المتتالية.

مجزرة نابلس الجديدة، ليست خروجا عن نص دولة الكيان العنصري وحكوماتها الفاشية المتتالية، بل هي تأكيد لثابت جين الكراهية والعداء المخزون فيهم، ضد فلسطين هوية، وأرضا وشعبا وقضية، جين العنصرية الذي انتشر سرطانيا ليصبح سمة لدولة يجب أن تكون "خارج القانون الإنساني"، وتلاحق بصفتها دولة جريمة إرهاب منظم، وليس فرقا وجيشا إرهابيا فحسب، بل منظومة الكيان بكامله.

مجزرة نابلس الجديدة، هي رد دولة الفاشيين الجدد على ما قامت به "الرسمية الفلسطينية" من "مجزرة سياسية" ضد "الوطنية الفلسطينية، بخذلانها الشعب الفلسطيني في معركة كان لها أن تكون "فتح وطني جديد" داخل مجلس الأمن، أي كان موقف الإدارة الأمريكية من مشروع القرار، فتخاذلها رعبا أو انحدارا وطنيا كان دافعا لقيام "الفاشية المعاصرة" بارتكاب ما قامت في البلدة القديمة لنابلس.

مجزرة نابلس الجديدة، هي سطر سياسي في تطبيق مقولة رئيس التحالف الفاشي الحاكم نتنياهو، وعبر بيان رسمي، ان هذا أرض إسرائيل، له الحق أن يفعل ما يراه صالحا، دون أدنى اعتبار للآخرين، بعدما جس نبضهم سنوات، ولن يخرج عن "حركة لطم وعويل وصراخ"...وبعضهم معطوب في قدراته الوطنية متحصنا في "نتوء" هو حلمه الكبير.

مجزرة نابلس الجديدة، ليست رقما بمن دفع حياته ثمنا لوطن وقضية، لكنها مجزرة سياسية لفكر ورؤية تصر أن تكون طوعا للغازي الأكبر المعروف باسم الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة تدمير المشروع الوطني الفلسطيني بكل مسمياته، ومهندسة اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، وصاحبة نظرية الانفصال النتوئي في قطاع غزة، وراعية الانقسامية السياسية قبل الجغرافية.

مجزرة نابلس الجديدة، مجزرة سياسية لمن اختار أن يتعاكس مع الوطنية الفلسطينية المعاصرة، بخيارات مثلت قاطرة لما قامت به دولة الكيان العنصري، بعيدا عن فعل يمكنه أن يكون سجلا مضافا لسجل الكفاحية الفلسطينية، في معركة التحرر والاستقلال، وليس التبعية والانحدار.

مجزرة نابلس الجديدة، ليست رقما مضافا لمجازر الكيان الفاشية وحركته الصهيونية العنصرية، لكنها ستضع حجر أساس لمفترق طرق سياسي بديل، لما ساد ما بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات، حجر أساس لبناء يعيد لـ "الفلسطنة" روحها التي أصابها عطب كبير.

مجزرة نابلس الجديدة، رسالة إنذار مبكر حول مشروع "هودنة فلسطين"، التي لم تعد "هذيانا سياسيا" كما كان يقال يوما، بل انطلق قطارها بسرعة فاقت طريقة تفكير "رسمية فلسطينية" مصابة بعطب الارتعاش والهلع الذاتي.

مجزرة نابلس الجديدة، فعل نحو تطبيق حكم "المحميات الذاتي" لسكان محليين في "أرض إسرائيل" كما قالها بيان رأس الطغمة الحاكمة في دولة الكيان.

مجزرة نابلس الجديدة، هي مفترق طرق بين مرحلة تكريس التبعية المطلقة لدولة العدو والفاشية الجديدة، أو رحلة الانطلاق لفك ارتباط بمحتل نحو التحرر الوطني.

خيارات الفعل معلومة، من تعليق كل ما له صلة باتفاقات، وتغيير جذري في واقع المشهد الكياني الفلسطيني، الى إعادة تعريف واضح لدولة الكيان بأنها دولة عدو وطني، مقاومتها واجب وطني..فلا خيار آخر ولن يكون للوطنية الفلسطينية.

ملاحظة: ما صدر عن ممثل الأمم المتحدة ومنسقها في فلسطين النرويجي وينسلاند، بأنه " منزعج من استمرار دوامة العنف و الخسارة في صفوف المدنيين".. يمثل تحقيرا لكل قطرة دم فلسطيني وتمجيدا لمجزرة قام بها عدو..مثل هذا الشخص بات وجوده عارا..والتواصل معه بأي شكل خيانة لكل شهيد.

تنويه خاص: كان ملفتا جدا أن تسقط بعض دول العرب صفة الإرهاب عن فعل مجزرة نابلس.. في حين سارعت بوصفها ذلك لفعل المقاومة ضد فرق المستوطنين...سقوط بلا حدود!

"قمة عمان" الأمنية..شروط ما قبل المشاركة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ منذ "الجريمة السياسية" التي أقدمت عليها "الرسمية الفلسطينية"، عندما رفعت رايتها البيضاء أمام الرغبة الأمريكية بسحب المواجهة في مجلس الأمن حول قرار الاستيطان، واستبداله ببيان هو "عار تاريخي"، لن يزول أثره السياسي، وهناك محاولات بكل الأشكال لوضع نهاية لجوهر المشروع الوطني، بصفته التحررية من الغزو الاستعمار الاحتلالي.

موافقة الرسمية الفلسطينية على بيان مجلس الأمن الرئاسي الأخير، بما تضمنه من تخلي عن جوهر قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والاستيطان، وتجاهل القدس ومكانتها لفلسطين الدولة والقضية، اعتبر رأس حربة لفتح ملف صياغة جديدة لا تقوم عل قاعدة أن هناك "أرض فلسطينية محتلة"، وشعب له حقوق قومية، بل بدأت تأخذ منحى "أرض متنازع عليها"، بها سكان لهم "حقوق مدنية".

جاءت "مجزرة نابلس" لتكون رسالة الفاشية اليهودية الحاكمة، بأن "الركوع السياسي" لن يكون جدارا واقيا، وأن أمريكا لن تكون للفلسطيني أو مع الفلسطيني أي كان "اعتداله" بل أي كانت تبعيته لها، ولا تحتاج أبعاد المجزرة توضيحا مضافا، لجوهر الانحدارية التي جسدها موقف الهروب الذي حدث في مجلس الأمن.

وبدون أي اعتبار للحدث النابلسي الكبير، وابعاده السياسية قبل الإجرامية، عاد الحديث عن قمة أمنية سياسية تحتضنها العاصمة الأردنية، تشارك بها فلسطين الى جانب حكومة العدو القومي، وبمشاركة مصرية أردنية وأمريكية، وكأن ما كان حدث وانتهى بكلمات بين البكاء والحزن، لتعود حركة "الاحتواء" سيدة الحراك.

ولو كانت رغبة الرسمية الفلسطينية المشاركة في "لقاء"، أي كان مسماه بحضور ممثلي حكومة التحالف الفاشي، وبعد المجزرة الوطنية في نابلس، وبيان رئيس حكومة دولة الكيان الاحتلال الأخير حول أرض فلسطين، ووزير خارجيته، فذلك يجب وبلا أدنى تفكير وضع شروط معلنة قبل الذهاب الى عمان، ومنها:

بيان من حكومة دولة الكيان بسحب أقوال نتنياهو وكوهين وكل مسؤول حول وصف أرض فلسطين بأنها "أرض إسرائيل".

بيان رسمي من دولة العدو بتحمل مسؤولية مجزرة نابلس بكل أبعادها..وما يتطلبه ذلك من إجراءات تابعة.

الغاء كل قرارات حكومة التحالف الفاشي حول الاستيطان الأخير، بكل ما صدر منها وما يخطط لها، بما فيها شمال الضفة.

وقف مجزرة هدم المنازل في القدس والضفة الغربية.

وقف كل الأفعال الإرهابية للمستوطنين في الضفة والقدس.

اعتبار القدس الشرقية جزء من أرض دولة فلسطين المحتلة.

إعلان رسمي من حكومة دولة الفاشية حول منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها، وفقا لما كان.

بيان رسمي من الحكومة حول اتفاق إعلان المبادئ وقضايا الحل الدائم.

التراجع عن تسليم ملف الضفة الغربية لوزير مستوطن وإرهابي في آن.

لا يتم الحديث عن القضايا المالية العالقة في الشروط السياسية المسبقة.

ومن أمريكا..على الرسمية الفلسطينية ان تطالب بـ:

بيان صريح حول اعتبار أن أرض الضفة والقدس هي أرض محتلة..وفقا لمواقفها السابقة..

الاستيطان بكامله غير شرعي.

إعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن.

فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية المحتلة.

خطوات يجب أن تستبق المشاركة الفلسطينية في "لقاء عمان الأمني – السياسي"، دون ذلك فخيرا لها حمل حقائب خروجها معها من مسار التمثيل العام..لأنها لن تعود أهلا لثقة شعب فلسطين.

مشاركة الرسمية الفلسطيني في "لقاء عمان" الأمني – السياسي تلبية لرغبة الأمريكان ورضوخا لهم، دون معايير التحديد، هي النهاية السياسية لمسارها الوطني العام، ومعها لا ينفع ندما ولطما..فالدموع لا تحمي الجبناء!

ملاحظة: مشهد سفير "دولة نتنياهو" رافعا صورة لـ "نيويورك تايمز" الأمريكانية، معتبرا إياها نطقت بكفر لأنها نشرت خبرا مصورا عن جريمة حرب..تخيلوا أن هاي الصحيفة أكثر من خدم رواية الكذب التهويدية..هيك ناس معقول يقدمولكم شي يا بهاليل الزمن!

تنويه خاص: وزير خارجية بريطانيا قال أنهم لن يتعاملوا مع الإرهابي المستوطن بن غفير...الخبر مهم سياسيا ويا ريت يتعمم معه كل وزير مستوطن..هيك بداية حملة مثمرة بدل بيانات سلطوية فصائلية مملة سخيفة محبطة للناس!

صفقة وقف قطار الحراك الفلسطيني..انحراف سياسي خطير!

كتب حسن عصفور/ بشكل متسارع، أعلنت وسائل الإعلام العبرية مساء يوم الأحد 20 فبراير 2023، عن التوصل الى "صفقة سياسية" فلسطينية – إسرائيلية برعاية أمريكية لسحب التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن حول "وقف البناء الاستيطاني مقابل وعود قادمة".

عناصر الصفقة المعلنة إسرائيليا، وتبقى صحيحة نصا، ما دام "الرسمية الفلسطينية" وناطقيها وإعلامهما التزم الصمت الكامل ولم يشر الى غيرها، والصمت هنا يوازي المثل الشعبي المعروف في ريف بلدنا فلسطين "صمت العروس رضا"، وتشمل وعودا لاحقا من طرف دولة الكيان مقابل الدفع المباشر من قبل الطرف الفلسطيني.

"الرسمية الفلسطينية" ارتكبت جريمة سياسية مسبقة، وقبل الانتقال الى غيرها، عندما وافقت على "صفقة" أكدت السماح لبناء "البؤر الاستيطانية التسعة"، التي بدأت حكومة دولة الكيان العنصري في الشروع بها، مع التخلي عن قرار

الخروج من بعض مستوطنات عام 2005 في محافظة جنين، وتلك قضية ستكون سابقة سياسية تستخدم في اعتبار ما كان من بناء جاء بموافقة الطرف الفلسطيني، ما يمثل "انحرافا جوهريا" في مواجهة المشروع الاستيطاني برمته.

الموافقة "الرسمية الفلسطينية" على "صفقة "لا تصويت مقابل وعود"، تشير فيما تشير أن "البناء الاستيطاني" لم يعد يمثل "خطرا سياسيا" أو شكلا من اشكال "جرائم الحرب"، وبأن الفرق الاستيطانية ليست "مجموعات إرهابية"، يجب ملاحقتها وفقا للقانون الإنساني العام والشرعية الدولية، مع السماح بحركة استئناف التوسع الاستيطاني بعد "أشهر" تنتهي خلالها حركة الاحراج الأمريكي، وما يعيشه "تحالف الفاشية الرباعي" الحاكم في تل أبيب.

الموافقة "الرسمية الفلسطينية" على الصفقة الأمريكية المشبوهة وطنيا، تشير فيما تشير الى أنها ستغض البصر الأمني – السياسي على "هدم منازل"، ولكنها بنسبة أقل مما حدث، وعدم الغضب من حركة الاقتحامات اليومية التي تنفذها قوات الاحتلال الاحلالي، بل وربما بمساعدة "أمنية فلسطينية" بعد عودة التنسيق المشترك، ووفقا للتوافق حول تنفيذ مقترح الخطة الأمريكية الأمنية المعروفة باسم "خطة فنزل" لتدريب الأجهزة الفلسطينية على "مواجهة المسلحين".

الموافقة "الرسمية الفلسطينية" على "صفقة لا تصويت مقابل وعود" أكدت ولأول مرة، حق قوات الاحتلال في تنفيذ عمليات طرد فلسطينيين من المنطقة "ج" التي تمثل 60% من أرض دولة فلسطين في الضفة والقدس وقطاع غزة، مع حق جيش العدو بهدم منازل تراها سلطات الاحتلال "غير شرعية".

الموافقة "الرسمية الفلسطينية" على جوهر الصفقة الأمريكية بما نشرت، تفتح الباب واسعا جدا، لوقف كل حراك فلسطيني نحو "الجنائية الدولية" وكذا "محكمة العدل الدولية"، بل قد تستخدم حكومة دولة الاحتلال، عناصر تلك الصفقة كشهادة اثبات لوقف أي نقاش لاحق، ولن تقف الإدارة الأمريكية متفرجة، بل هي من سيتولى إرسالها، لتعتبرها "وثيقة من وثائق" الدفاع عن الكيان العنصري.

الموافقة "الرسمية الفلسطينية" على تنازل خطير في تغيير مفهوم "الاستيطان في الضفة الغربية"، من كونه جريمة حرب ضد أرض وشعب، وأن فرقه

الاستيطانية هي مجموعات إرهابية وجب مقاومتها ومطاردتها، الى "قضية نقاشية" لها ما لها وعليها ما عليها.

الموافقة "الرسمية الفلسطينية" على صفقة "الصمت مقابل الوعد الوهم"، انحراف جوهري في تعريف حقيقة الصراع القائم فوق أرض فلسطين، بين عدو محتل شعب آخر، الى مناقشات حول حدود ومظاهر الوجود الاحتلالي في الضفة والقدس.

الموافقة "الرسمية الفلسطينية" حددت القدس فقط في مسألة الهدم، لا غير، ولم تظهر في الحديث عند المستوطنات والبناء الاستيطاني، وتلك تحمل شبهة سياسية كاملة، بأنها لن تضعها ضمن جدولها القادم.

الموافقة "الرسمية الفلسطينية" على الصفقة الأمريكية بمجملها تمثل جريمة سياسية كبرى، مقابل كلام في كلام لا قيمة له أبدا، في مسار الصراع وطبيعته الجوهرية.

"الرسمية الفلسطينية" كان لها أن تسحب قرار التصويت وتبرره بألف تبرير لغوي دون أن تعقد تلك الصفقة العار وطنيا.

الوقت لم يهرب بعد..ليخرج الرئيس محمود عباس أو ناطقه الخاص، ويعلن بوضوح لا غبار عليه، بعد الاعتذار للشعب الفلسطيني وكل الشهداء والمعتقلين على عدم القدرة على مقاومة الضغوط، بما يلي:

قرار سحب مشروع وقف الاستيطان من التصويت في مجلس الأمن جاء بعد ضغوط لا قدرة على تحملها.

لا موافقة أبدا على عناصر الصفقة الأمريكية المعلنة.

لا عودة للتنسيق الأمني وكل اقتحام من قبل قوات الاحتلال لأي منطقة في أرض فلسطين يستحق المقاومة.

وأن الاستيطان بكل مظاهره هو إرهاب دولة وجريمة حرب، وفرقه مجموعات موت وهدف لكل وطني فلسطيني.

فلسطين ماضية في قطار مطاردة دولة العدو في "الجنائية الدولية" "والعدل الدولية".

دون ذلك، على "الرسمية الفلسطينية" أن تبدأ بحزم حقائبها لإفساح الطريق لمن ينتظر..ولا عزاء للجهلة والأغبياء والمتهالكين.

ملاحظة: واصل الاتحاد الإفريقي صفعاته الى دولة الكيان العنصري، بعد قيامه بتعليق طلب عضويتها كمراقب...صفعة في يوم وكسة للممثلين الرسميين باسم فلسطين..يا شحارك يا وطن بهيك "كيادة"!

تنويه خاص: يبدو أن "الغضب اليهودي – الإسرائيلي" من وقاحة نتنياهو ليفين لتدمير النظام القضائي لحماية فاسد مستمرة..ومش غريب يكون أثرها أكثر قيمة من "بعبة البعض الفلسطيني"..يا مسهل يا كريم!

الجزائر ومحاصرة إسرائيل إفريقياً دعم لـ "المقاومة الناعمة" الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ لم يعد خافيا أن دولة الكيان العنصري، سجلت حضورا متناميا في القارة الأفريقية، بعدما كان أثرها محدودا جدا، ضمن عدد من بلدان لا تتجاوز أصابع اليد، مقابل حضور طاغ للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير، سياسيا واقتصاديا، ولعل مؤسسة أبناء الشهداء "صامد"، كانت في زمن ما رأس حربة لتعزيز الوجود الفلسطيني، الرسمي والشعبي، عبر مشاريع وخبرات قدمت خدمة لعديد دول القارة.

"الغزو الإسرائيلي" للقارة الأفريقية، أوصلها لتكون على أبواب أن تصبح عضوا مراقبا في الاتحاد الأفريقي، والذي لم يعد سرا أو محصورا بجانب دون آخر، بل أصبح علانية تباهى بعضهم به، ولعل افتتاح سفارة تشاد في فترة ارتكاب جرائم حرب بالقدس والضفة الغربية، كانت مؤشرا على "وقاحة سياسية" ما كان لها ان تكون في زمن غير الراهن.

استخدمت دولة الكيان العنصري، مختلف أشكال الأسلحة لتحقيق نفوذها السريع في عشرات دول أفريقية، اقتصاديا وتقنيا، واسلحة الى أن كشف تقرير صحافي دورها في التلاعب بنتائج الانتخابات لصالح طرف ضد آخر، عبر عمليات تزوير متقنة، تقرير له ان يكون "فضيحة القرن السياسية"، والذي كشفته مجموعة " "فوربيدن ستوريز"، بقيام "فريق خورخي" نسبةً للاسم المستعار للمسؤول فيها تل حنان، مؤلفة من أعضاء سابقين في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

ووفق "فوربيدن ستوريز"، تولى خورخي السيطرة على أنظمة المراسلات للعديد من المسؤولين الأفارقة رفيعي المستوى، والتجسس على شخصيات بارزة، من خلال التنصت عليهم أو قرصنة حساباتهم.

تلك "الفضيحة الأمنية – السياسية"، قد تكون عاملا مساعدا لما نشر عن مسعى جزائري بالتعاون مع جنوب أفريقيا، لسحب صفة مراقب المقترح منحها لإسرائيل داخل الاتحاد الإفريقي، وستكون تلك المسألة ضمن أجندات القمة العادية القادمة للاتحاد المقررة يومي 18 و19 فبراير المقبل، بأديس أبابا.

الخطوة الجزائرية – الجنوب أفريقية، تمثل خطوة هامة لتصويب بعض "الخراب السياسي"، الذي حدث في القارة التي كانت مغلقة في وجه الكيان العنصري، وذلك يتطلب حراكا فلسطينيا رسميا ومؤسساتيا لدعم ذلك التوجه، وتشكيل قوة دفع له بأشكال مختلفة، وخاصة ان السلوك الرسمي لدولة الاحتلال الاحلالي، يواجه حالة من "الغضب الدولي"، ربما لم تكن في فترات سابقة، بعد وصول "التحالف الفاشي" الى الحكم والقيام بخطوات إرهابية واسعة ضد الشعب الفلسطيني، بينها التوسع الاستيطاني وقرارات تطهير عرقي ضد فلسطينيين مواطنين في بلدهم الأصلي فلسطين، ويحملون الجنسية الإسرائيلية.

الخطوة الجزائرية، بالتنسيق مع الشقيقة مصر يمكنها قطع الطريق على محاول دولة الكيان، وبعض الأطراف في القارة الأفريقية التي تعمل على دعم طلبها لتصبح "عضو مراقب" في الاتحاد الأفريقي.

منع منح دولة "الفاشية اليهودية" عضوية مراقب، سيكون شكلا من اشكال تعزيز دور "المقاومة الناعمة" فلسطينيا في المواجهة الكبرى، لمحاصرة الكيان،

وتعزيزا للقضية الوطنية، تتكامل وتتوازى مع "المقاومة الشاملة" ضد مشروع الغزو التهويدي – الاحلالي، الذي تعمل عليه حكومة "التحالف الفاشي المعاصر".

لذا على "الرسمية الفلسطينية" البحث عن "وسائل مبتكرة" لدعم التوجه الجزائري، والاستفادة من "الإرث التاريخي" للثورة والمنظمة، الذي كان حاضرا بقوة في القارة الأفريقية، ولا تبقى منتظرة ما سيكون من حراك جزائري، بل عليها أن تقود حراكا علنيا من أجل ذلك، فكل هزيمة لدولة العدو القومي، هي بالمقابل مكسب سياسي للشعب الفلسطيني.

معادلة مفهوم الربح السياسي للقضية الوطنية مقابل خسارة سياسية لدولة الكيان، يجب أن تصبح جزءا من الوعي الوطني العام، وشكلا من أشكال المقاومة، والابتعاد عن "ثقافة الاستخفاف" التي سادت زمنا بتلك الأشكال، لحساب شكل محدد، اثبتت الحقيقة التاريخية، انه بدون تلك "المقاومة الناعمة" وكذا "المقاومة الشعبية" لن ير ربحا سياسيا، ولا يحقق مكسبا وطنيا، بل ربما عكسه تماما.

استغلال "زمن الغضب الدولي" المؤقت من سياسة دولة الكيان العنصري وسلوكها العدائي، ضرورة وطنية فلسطينية، كي لا يكون الندم السياسي هو الحصاد الخائب.

ملاحظة: رسالة رئيس جهاز أمن دولة العدو الشاباك الى وزير "الأمن" بن غفير حول مخاطر سياسته وسلوكه في القدس سيفتح باب التصعيد الكبير.. كشفت ان خطر هذه الفرقة لم يعد حصرا على الفلسطيني...رسالة استثنائية وجب تعميمها بكل لغات الكون..معانا يا "رسمية".

تنويه خاص: قرار أهل شعفاط بالذهاب لإعلان "العصيان المدني"..خطوة كفاحية إبداعية من أشكال مقاومة العدو الاحلالي..شعفاط باتت عقدة كما جنين لقادة الكيان العنصري...شعفاط "بوابة فعل ثوري جديد"..سيروووووووووووا!

حكومة نتنياهو ترفع "الحذاء الأحمر" في وجه دول "البيان الخماسي"!

كتب حسن عصفور/ في سابقة سياسية، ونادرة أيضا، أصدر وزراء خارجية الولايات المتحدة مع فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وبريطانيا، بيانا حول قيام دولة الكيان العنصري ببناء استيطاني جديد، وشرعنة بعض البؤر التي كانت "معلقة"، مع العودة عن قرار "فك الارتباط" الذي أعلنه شارون 2005 من شمال الضفة.

"البيان الخماسي"، تضمن لغة سياسية جديدة تماما على أمريكا وبريطانيا بالتحديد، ليس فيما يتعلق بالاستيطان ولا شرعيته، الذي تكرر كثيرا، وهناك قرارات مجلس أمن لم ترفضها واشنطن، لكن الملف تماما ما تم صياغته حول الدولة الفلسطينية، بأنها ذات سيادة وقابلة للحياة، الى جانب دولة إسرائيل.

وبعيدا عن الحديث عن "حدود الدولة الفلسطينية"، لكن استخدام الوصف السيادي هو تحديد سياسي جديد، لم يسبق للإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية الإشارة اليه، منذ قرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012 حول عضوية دولة فلسطين، بل أنهما لم تعترفا من حيث المبدأ بذلك القرار، ولم ترتق العلاقة وفقا لهذا المضمون السياسي المختلف.

التعريف الجديد في "البيان الخماسي" هو تطوير عملي للمفهوم الضبابي – الضلالي المستخدم منذ يونيو 2002 حول ما يعرف بـ "حل الدولتين"، الى أنها "دولة الى جانب دولة"، ما يعيد صياغة المعادلة السياسية بوضوح ولغة محددة.

وبالتأكيد، "البيان الخماسي"، بعيدا عما به من "قلق"، حمل رسائل بلغة تهديد عندما أشار الى أن الاستمرار في التوسع الاستيطاني يهدد الاستقرار في المنطقة، دون ربطها جغرافيا بأرض فلسطين، بل يحمل ما هو خارج حدودها، وهو ما أوضحه ناطق باسم الخارجية الأمريكية بانه يمس العمل في "مواجهة إيران"، وتلك رسالة تهديد خفية أخرى.

سياسيا، "البيان الخماسي" وثيقة تضاف الى أوراق "القوة الناعمة" الفلسطينية في معركة "المواجهة الكبرى" ضد دولة الكيان الاحتلالي الاحلالي وحكومتها الفاشية الجديدة، سواء تم الالتزام به من قبل دول التوقيع، او توقف قطارها عن حدود "الصياغة البيانية"، ما يمثل قوة دفع الى الموقف الرسمي الفلسطيني نحو

الذهاب لتعزيز الاعتراف الأممي، ومجلس الأمن بدولة فلسطين، وفقا لقرار عام 2012، وانسجاما مع رؤية وزراء خارجية الدول الخمسة.

ولكن، الأكثر قيمة سياسية لذلك النص الهام، رد فعل حكومة دولة الكيان العنصري، ورأس حربتها "الفريق الإرهابي الرسمي" بقيادة الثالوث "نتنياهو، بن غفير وسموتريتش" وبدعم من الوزاري المصغر، بالاستخفاف الفوري بما صدر بيانا خماسيا يوم 14 فبراير 2023، موقف يكشف الاستهتار الفريد بتلك الدول، وبينها الولايات المتحدة.

رد حكومة الفاشية الحاكمة في دولة الكيان العنصري على "الخماسي"، بأنهم سيعملون على زيادة وتيرة الاستيطان أكثر، وأعلنوا عن قرار بناء عشرات الوحدات الاستيطانية في الضفة والقدس، قرار يتجاوز خط الاستهتار بما صدر تحذيرا أوروبيا – أمريكيا الى حد الوقاحة المطلقة.

حكومة "التحالف الفاشي" في دولة الكيان الاحتلالي، ذهبت بعيدا في تحديها لدولة "البيان الخماسي" بصياغة معادلة جديدة.."مستوطنة مقابل عملية"..ورغم ما تحمله تلك المعادلة من فضح أن الاستيطان لم يكن لهم مسألة "أمن ودين"، كما روجوا طويلا، بل ابتزاز وعدوانية..واعتراف صريح بأنه جزء من مخطط احتلالي وليس "أيدلوجي".

موضوعيا، قرار حكومة "التحالف الفاشي" ردا على "البيان الخماسي" هو بمثابة رفع "حذاء أحمر" في وجه الدول الموقعة، كأنها الدولة التي تمثل "سوبر السوبر باور" (الأقوى من الدول العظمى)، وتعلم يقينا أنه لن يكون هناك آلية عقاب حقيقية، او وضع قانون خاص لها كما سبق أن حدث مع دول أخرى، بفرض مسلسل من العقوبات التي تدفعها بالتفكير فيما ذهبت إليه، من فعل البصق على وزراء خارجية أمريكا و4 دول مركزية في أوروبا.

حكومة "التحالف الفاشي" في تل أبيب، ردت على "البيان الخماسي" بالطريقة العربية "بلوا بيانكم واشربوا ميته"...وهي بذلك تؤكد الحقيقة العامة "من أمن العقاب أساء الأدب".

وانطلاقا من بيان حكومة "التحالف الفاشي" الحاكم في دولة الاحتلال ردا على دول "البيان الخماسي"، يستدعي ذلك قيام "الرسمية العربية" بالتنسيق مع الجامعة العربية، بالعمل على صياغة مشروع قرار أممي حول فرض عقوبات على إسرائيل، وفقا لسوابق ما حدث في مجلس الأمن ، واللاءات التي استخدمت مشتقة من "قانون قيصر" الأمريكي عام 2019 ضد الشقيقة سوريا، وفرض عقوبات شاملة لا تزال سارية المفعول.

قرار حكومة "التحالف الفاشي" في دولة الكيان العنصري، قوة دفع جديدة للمضي نحو المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة مجرمي الحرب، مع تحديد الاستيطان كجزء من العمل الإرهابي المستخدم ضد شعب فلسطين.

قرار حكومة "التحالف الفاشي" ردا على دول "البيان الخماسي" يجب أن يسرع من اعداد قائمة "الإرهاب الاستيطاني"، فرقا وشخصيات وبينها بن غفير وسموتريتش وكل وزير يسكن في مستوطنة، وتعميمها لتصبح جزءا من "المطاردة الساخنة" دوليا وعربيا.

"البيان الخماسي" وموقف حكومة "التحالف الفاشي" لدولة العدو، هدية سياسية ذهبية التوقيت، لا يجب أن تمر مروا عابرا من قبل "الرسمية الفلسطينية"، مكتفية بتصريحات فرحة، كما فرحة الأطفال بـ "ملابس العيد".

ملاحظة: كان ملفتا جدا بيان "أسرى الحرية" في سجون الغستابو المعاصر، ردا على الوزير "الأراغوز" بن غفير، أن معركتهم لنيل حرية وليس لماء استحمام...تلخيص مكثف جدا لصراع الحق مع الباطل..لا غالب لكم يا فخر شعب طائر الفينيق!

تنويه خاص: بشكل مفاجئ غادر الكاتب الصحفي الكبير مرسي عطاالله الحياة...رحيل لشخصية عروبية بامتياز...مثقف من طينة لا ادعاء..مهني في زمن "الجعجعة"..انسان بدون مكياج..سلاما لك يا مرسي...مسارك باسمك باق بما أورثت قلما ومقالا.

أمريكا ومحاولة "خلق هوية فلسطينية" بجين "توطين عصري"!

كتب حسن عصفور/ لا تزال صرخة الشاعر الكبير معين بسيسو، "لا توطين ..ولا إسكان يا عملاء الأمريكان" في أول مارس 1955، تدوي في كل بيت من بيوت الوطن الفلسطيني وخارجه، عندما خرج يقود أحد أهم المظاهرات الشعبية وقودها الشيوعيين في قطاع غزة، ضد مشروع بدأ نشر ملامحه عبر اتفاق بين الحكومة المصرية في حينه، ووكالة غوث اللاجئين (الأونروا) في سيناء..

مظاهرات سال بها دم 30 شهيدا، اولهم كان (حسني بلال) اسم لا يرد كثيرا في وسائل الإعلام بما فيها الفلسطينية نظرا لهويته الحزبية الشيوعية)، تضحيات أجبرت طرفي "اول محاولة توطينية" على سحبها، حتى جاء الأمريكي جوزيف جونسون عام 1962، مكررا محاولة جديدة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء، وكان مآلها الفشل.

محاولات أمريكا "التوطينية" للفلسطيني اللاجئ، لم تتوقف أبدا، رغم حضور الثورة الفلسطينية المعاصرة بقيادة حركة فتح، وتمكنها من ترسيخ "الكيانية الفلسطينية" حقيقة سياسية قائمة فوق أرض فلسطين، السلطة الوطنية، كوطن قادم لشعب تم تهجير غالبيته من أرضه وبلده في غزوة استعمارية تحتفظ بها الذاكرة العالمية باسم "النكبة"، وباتت دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة.

في فبراير 2023، نشرت وسائل إعلام وثيقة مسربة لمسودة قرار تم تقديمه الى أحد لجان الكونغرس الأمريكي، تعيد تعريف كامل للهوية الفلسطينية، ولطبيعة مفهوم "اللاجئ"، وكيفية التعامل وفقا لما يرتبط بـ "المصلحة الإسرائيلية العليا"، وقدمت مبادئ جديدة يتم تقديم منح "الجنسية" و "الحقوق المدنية" او "الدعم المالي" لأفراد أو مؤسسات ومنها الأونروا بمعايير منها:

"التأييد أو التعبير عن الدعم للعنف أو الجهاد أو الاستشهاد أو تمجيد أو تكريم بأي شكل أي شخص أو جماعة دعت إلى أعمال "إرهابية" (إقرا مقاومة ضد الاحتلال) أو رعت أو ارتكبت، أو قدمت دعمًا ماديًا للإرهابيين (المقاومين) أو عائلاتهم".

التعبير عن دعم مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها وهو ما يشار إليها عادةً باسم BDS.

المطالبة أو الدعوة إلى" حق عودة "اللاجئين إلى إسرائيل.

تجاهل أو إنكار أو عدم الاعتراف بالصلة التاريخية لـ "الشعب اليهودي على أرض إسرائيل".

وعناصر مضافة تفصيلية تتعلق بطبيعة عمل الأونروا، ودورها ووظيفتها.

جوهر العناصر الأمريكية، ورغم أنها لم تصل الى أن تكون "تشريعا رسميا" بعد، لكن تداولها يشير الى "مؤامرة مستحدثة" حول الهوية الفلسطينية وحق العودة، وبالتالي قرار 194، ووظيفة الأونروا، ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل ستصبح "تعريفا" عالميا وخاصة في الدول الأوروبية التي تحتضن مئات آلاف من اللاجئين الفلسطينيين، وكذا دول أمريكا الجنوبية، وبالتأكيد دول عربية تحتضن ما يعرف بـ "مخيمات الشتات".

مشروع النص الأمريكي، يمثل مظهر معاصر لمشاريع التوطين القديمة، ولكن الجديد مرتبط بإلغاء الوطن الفلسطيني مقابل التأكيد على أن "إسرائيل هو وطن اليهود"، وتلك مسألة تفوق بخطورتها المشروع التآمري في تغيير صفة "اللاجئ" ودور الأونروا، فهي تصل الى الغاء الهوية الوطنية الفلسطينية.

إعادة تعريف "الهوية الفلسطينية" وفقا لمصلحة دولة الاحتلال، وتعريف عصري لمفهوم اللاجئ الفلسطيني عنصران محفزان لمشروع تهويد فلسطين من النهر الى البحر، ومن رأس الناقورة حتى رفح، وتحويل بعضهم الى سكان بلا "حقوق قومية" داخل إسرائيل، وحقوق سكانية لفلسطينيين داخل "محميات بالضفة الغربية" تحت الحماية الإسرائيلية.

حتى الان تقف "الرسمية الفلسطينية"، ومعها "غالبية المكونات الفصائلية" في لحظة "صمت سياسي"، لا يُعرف هل هو انتظار لتفاصيل ترجمة المشروع كاملا، ام لعدم إدراك مخاطره الحقيقية، أو أنها تعيش في عالم افتراضي لا يعنيها مثل تلك "المشاريع"، ما لم يتم إقرارها حتى تخرج لتقول هتافها الدائم، أن "ذلك يهدد الاستقرار في المنطقة".

وتنشيطا لـ "ذاكرة" البعض الفلسطيني، فمشروع توطين اللاجئين في سيناء بدأ الحديث عنه منذ عام 1953، لتبدأ رحلة "التصدي" له بعدما تسرب نص الوثيقة كاملا فبراير 1955، فأطلقت جماهير قطاع غزة المظاهرات التاريخية التي اسقطت تلك المؤامرة.

وكي لا يصبح المشروع الأمريكي التوطيني – التهويدي الجديد حقيقة سياسية، وجب على الرسمية الفلسطينية ومعها المكونات الفصائلية الانطلاق نحو "هبة حراك" حقيقية لقطع "وريد" ذلك المشروع وقبره مبكرا.

ولتكن صرخة معين بسيسو لحظة سقوط حسني بلال شهيدا في "هبة مارس" 1955 حافزا معاصرا لحراك وطني لإسقاط المشروع التوطيني التهويدي الأخطر منذ 1948:

يا فم حسني بلال ... الدم سال وقال

الموت للرجعية ... والموت للاحتلال.

ملاحظة: سؤال للمرة ابصر قديش..ليش "قيادة الشعب الفلسطيني" مش قابلة تعمل نشرة بأسماء "الإرهابيين اليهود" وقادتهم ومنهم بن غفير وسموتريتش وتعميمها...اذا خايفين عادي خبروا الناس انكم مش قدها..وريحوا وارتاحوا!

تنويه خاص: شكلها روسيا بدأت بالرد على زيارة وزير خارجية دولة الكيان العنصري "كوهين" الى كييف، عبر محاكمة "الوكالة اليهودية للإرهاب".. أول "الغضب تكشيرة"..يا زعلك يا بوتين!

"مناورة أمريكية سامة" في مجلس الأمن..والفيتو الفلسطيني المطلوب!

كتب حسن عصفور/ كان يوم 18 فبراير 2023، يوما صارخا بتسجيل واحدة من "قمم النفاق السياسي"، الذي تجسده دول الغرب الاستعماري بالمعنى القديم والمعاصر، عندما وقفت أوروبا الغربية بما فيها "العجوز بريطانيا" وأمريكا، مع

أمين حلف الأطلسي المشؤوم تاريخيا في الذاكرة العربية لدوره التآمري، وتنافست في عرض "المأساة الإنسانية" وجرائم الحرب المرتكبة ضد "أوكرانيا".

مشهد تبارت به كاميلا هاريس نائب الرئيس الأمريكية، مع رئيس حكومة "10 داوننغ ستريت" في لندن، والمفوضية الأوروبية فان دير لاين، لوصف حرب قاربت على العام، وصلت أن تقول دير لاين، لو أجبرنا على "تحريك الجبال لمساعدة أوكرانيا سنفعل" والحقيقة أن هذه العبارة تلخص وحدها، الجوهر الاستعماري في تناول القضايا العامة، مقابل تناولهم القضية الفلسطينية التي تم اغتصاب أرضها منذ عام 1948، وتعرض شعبها لجرائم حرب تفوق عددا ونوعا وزمنا ما حدث خلال 356 يوم على الحرب في أوكرانيا، وأرض محتلة وشعب يتعرض لكل مظاهر التطهير العرقي والعنصرية، من حكم فاشي باعتراف جزء من سكانه.

المشهد التناقضي النفاقي في أقوال ممثلي "الاستعمار الغربي" وبينهم رأس الحية أمريكا، وما يحاولون القيام به لحماية دولة الغزو العدواني والاحتلال الاحلالي إسرائيل، من خلال محاصرة صدور بيان من مجلس الأمن يتحدث عن وقف الاستيطان اليهودي المتسارع في أرض فلسطين، المحددة بقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، مترافق مع عمليات اعدام ميدانية لكل هدف فلسطيني متحرك، وانتشار "الفرق الإرهابية الاستيطانية" ومنها جماعات "الموت للعرب".

وزير الخارجية الأمريكية، فتح ورشة الهاتف ليعمل كل ما يمكنه العمل على جبهات مختلفة، بداية من منع الذهاب الى مجلس الأمن، وسحب مشروع القرار أو استبداله ببيان رئاسة المجلس (يساوي صفر سياسة)، وفي حال لم يتمكن من هذا وذاك، سيعمل على زرع عبارات مسرطنة سامة لينتقل القرار من سلاح من أسلحة "المقاومة الناعمة" فلسطينيا الى سلاح مضاد عليها، بمحاولة وضع صيغة تبدو "محايدة".

فمثلا، جاء في مسودة المشروع "يدعو كلا الطرفين إلى العمل على أساس القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، واتفاقاتهما والتزاماتهما

السابقة، والامتناع عن جميع الأعمال الانفرادية، والالتزام بالهدوء وضبط النفس، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريضية وخطاب الكراهية بهدف، من بين أمور أخرى تهدئة الوضع على الأرض، وإعادة بناء الثقة، وإظهار التزام حقيقي من خلال السياسات والإجراءات بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام"...."يدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية السكان المدنيين، ويكرر تأكيد ضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان سلامة ورفاه المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم".

فقرتان في المشروع، تنسف تماما كل ما ورد في مقدمة المشروع، من حيث أن هناك دولة تحتل أراضي دولة أخرى، ودولة ترتكب جرائم حرب بشكل يومي، ملفها بات بين أدراج "المحكمة الجنائية الدولية"، وقمة "الجريمة السياسية" التي ترد في الفقرات أعلاه، عند الحديث عن مخاطبة "الطرفين" بشكل متساو، بالحديث عن الخطاب والتحريض والكراهية والأعمال أحادية الجانب، ذلك التعبير الذي تم وضعه في "اتفاق أوسلو" عام 1993، لمنع البناء الاستيطاني ووقف "الإرهاب اليهودي"، مقابل أن لا يذهب الفلسطيني بخطوات كإعلان دولة فلسطين..عبارة مشترطة نسفتها حكومات دولة الكيان منذ عام 1996، وتوقفت كليا عن تنفيذ نصوص الاتفاق، وسارعت بتعزيز مشروعها التهويدي الى جانب جريمتها بتدمير مؤسسات السلطة خلال المواجهة 2000- 2004 ثم اغتيال الخالد ياسر عرفات.

الحديث عن "طرفين" في أرض محتلة يمثل قمة "الجريمة الإنسانية"، ولكن المسألة الجرمية لا تقف هنا، بل تصل الى ذروتها بالحديث عن "المدنيين" من الطرفين، ما يشرعن الاستيطان والوجود الاستيطاني في الضفة والقدس، ومساواة الغازي الإرهابي بصاحب الأرض، والحديث هنا ليس عن فلسطين كاملها، بل عن الجزء الذي احتل عام 1967، حدود دولة فلسطين وفق قرارات الأمم المتحدة.

المناورة السامة تحت شعار "كسب أغلبية تصويتية" ومنع أمريكا من استخدام حق النقض، بوضع عبارات تمنح المستوطن الإرهابي "الحق بالبقاء" في أرض دولة فلسطين، واعتباره "مدنيا"، ما يسقط عنه صفة "الإرهابي" بل ويسقط عن

الاستيطان نفسه اعتباره شكلا من أشكال "جرائم الحرب"، ومظهرا لـ "شرعنته" بصيغة "قانونية أممية"، فالوجود "المدني يقود الى حقهم في الحياة ضمن مناطق آمنة"..وهنا المستوطنات لم تعد غير شرعية.

كي لا تمر "المؤامرة السامة" بشرعنة الاستيطان عبر قرار أممي يكسر ظهر ما سبق من قرارات لصالح فلسطين، يجب على الرسمية الفلسطينية استخدام حق "الفيتو" على تساوي تعابير "الطرفين" و"المدنيين"، والذهاب الى التحديد المباشر دون غموض تدميري.

تمرير مشروع مجلس الأمن "التسووي" بما تم تسريبه سيصبح "إدانة تاريخية" لمن سيوافق عليه فلسطينيا أو عربيا...فلا "ذرائعية" تشرعن "الإرهاب اليهودي" والاستيطان اليهودي" فوق أرض فلسطين.

ملاحظة: صفعة سياسية كبرى أصابت دولة الكيان العنصري، بعدما تم "شحط" مندوبته التي تسللت كلص الى قاعة المؤتمر...تسلم الأيادي لمن سحبها وقذفها الى حيث يجب أن تقذف في مرمى الاحتقار العام...برافوووو!

تنويه خاص: صمت "الرسمية الفلسطينية" على مشروع الكونغرس حول تعريف اللاجئ ودور الأونروا مش مؤشر خير سياسي أبدا...أقله تصريح من "الرئاسة" تعبر عن "قلقها" لو صح الحكي..كمان "قلقكم" ممنوع..يا وكستكم!

نداء السيسي لكسر "لاءات" الغرب الثلاثة الاستعمارية ضد سوريا!

كتب حسن عصفور/ في حدث سياسي، ربما هو نادر في العمل العام، أقدم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال لقاء تلفزي في دبي، على طلب من الرئيس الإماراتي محمد بن زايد (والذي كان حاضرا) دعم سوريا، رغم انها قدمت لها وأرسلت وزير خارجيتها كأول مسؤول عربي يصل دمشق، خلافا لغيرها الذي سارع لزيارة تركيا، فكان تلبية طلب السيسي تصفيقا من الحضور بحرارة بينهم بن زايد ذاته.

"نداء السيسي" ما كان له أن يصبح ذي قيمة سياسية خاصة في ظروف طبيعية، فذلك جزء من مسؤوليته وكل مسؤول عربي، فما بالك بمصر، دورا وتاريخا وأثرا في مسار التطورات، لكن النداء أصبح "حدثا سياسيا" في ظل موقف بعض الدول العربية وحكامها المعادي لسوريا الدولة، وليس الرئيس والنظام، كما يدعون، التزاما بالخطة الأمريكية التي حاول الرئيس المقبور الى ابد التاريخ باراك أوباما لتدمير الدول العربية المركزية، لصالح فئة غائبة عن الوعي الوطني العام، تمهيدا لتبعية استعمارية معاصرة.

نداء السيسي حول سوريا، هو العلني الأول من رئيس دولة لكسر "لاءات الغرب الثلاثة" ضد سوريا، والتي تم صياغتها لمنع استعادة الدولة وقاعدتها، وخاصة أنها وجدت دولا عربية تمول ما ارادت دول الغرب تمريره من مخطط استعماري بلغة "الحداثة والديمقراطية"، عندما قررت بأنه "لا تطبيع ولا إعادة إعمار، ولا رفع للعقوبات إلى أن يتم التوصّل إلى حلّ سياسي ينسجم وقرار مجلس الأمن الدولي 2254 على نحو راسخ".

ما حدث من "زلزال مدمر" لا يمكن التعامل معه بمقاييس سياسية عادية، في ظل ظروف قاهرة لا تتعلق بنظام ورئيس وحكم، بل بما عصف بحاضر خارج كل الاعتبارات العدائية والكراهية، وليس زمنا لاستغلال كارثة إنسانية لفرض شروط سياسية لا إنسانية، واصلت بعض دول العرب الدوران في فلك تلك "اللاءات" المثيرة لكل ما هو حق بشري في الحياة.

موقف الغرب الاستعماري، وذيلية البعض الرسمي العربي، كشف أن "شروطهم" منذ عام 2011 لفرض حكم متعاكس مع روح العصر بالقهر والتآمر، ليس سوى فضح الحقيقة الاستعمارية التي تطل بين حين وآخر، وكلما أتيح لهم ذلك، بنقاب مستعار، ودوما اسمه "الديمقراطية"، فيما يقفون مرتعشين أمام دولة فاشية تمارس كل أنواع الجرائم المعادية للإنسانية، والعنصرية وتطهير عرقي وتحتل شعب وأرض وتمنع حقا له من قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ما يفوق ما كان ضد سوريا، دون أن نجد "لاءا" واحدة تسري عليها، فقط لأنها "إسرائيل" أداتهم خادمة لمشروعهم الاستعماري الكامن.

ربما أصبح من الضرورة القومية، أن يتم التعامل مع "نداء السيسي" لدعم سوريا، ليس ببعده الإنساني، كما يبدوا، ولكن بات فرضا وقف "اللاءات الاستعمارية الثلاث" سياسيا، وكسر الحظر المفروض من قبل دولتين عربيتين، لمنع وقف العداء الذي أقرته الجامعة العربية في "الزمن الأسود"، فلم يعد حقا استمرار خطف القرار العربي من تلك الدولتين، لصالح بعد استعماري صريح، وخاصة أن من يتحدث عن "الديمقراطية"، لا يعرفها من حيث ألف باء البناء السياسي.

"نداء السيسي" لا يجب استمراره في البعد الإنساني، بل يجب، وهذا وقته تماما، لإلغاء قرار العداء لعودة سوريا لمكانتها في الجامعة العربية، وليترك لأهلها وشعبها العمل لمحاسبة الحكم والحكومة وقبلهم الرئيس، لكن من يريد محاسبة دولة أخرى على ما عليها، ليفتح الباب لمحاسبته على ما عليه كثيرا، ولتكن دولة الكيان العصري بداية القياس، التي تعتبر ذاتها دولة فوق كل الدول وقبلها الشرعية الدولية...

"نداء السيسي" يجب أن يتحول لآلية فعل تقودها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مع رئاسة القمة العربية، الحاضرة لوضع نهاية لقرار السواد السياسي ضد سوريا.

ملاحظة: حسنا تطور لغة "الرسمية الفلسطينية" ضد دولة الكيان الفاشي، وصل لاعتبارها "دولة خارج القانون"..لكن كل هالحكي لن يجد من يشتريه دون حك "جلدهم"..خطوة عملية وحدة أهم من "طن برم"..والباقي موجود في درج الرئيس عباس!

تنويه خاص: شكله مخيم شعفاط المقدسي، حيشعفط الإرهابي الأراغوز بن غفير...مش ملحق يهدد حتى يلاقي قدامه حجر او سكين أو رصاصة...قتل جندي محتل برصاصة جندي محتل تعبير عن خوف بات جزء من حالهم..وشعفطهم يا شعفاط!

قرارات حكومة نتنياهو..قاطرة فك ارتباط الرسمية الفلسطينية بالقائم الانتقالي؟!

كتب حسن عصفور/ منذ تشكيل التحالف الفاشي الجديد لحكومة دولة الكيان العنصري، وهو يسارع لتنفيذ عناصره خطته المعلنة ضد الضفة والقدس، لتعزيز التهويد العام، استيطانا وتدمير منازل وتهجير عرقي وطرد جماعي، مع تكثيف عمليات الإعدام المباشر، وعودة عن قرارات سبق اتخاذها- كما حدث في جنين.

يوم الاحد 12 فبراير، قررت حكومة نتنياهو وبشكل رسمي، تشريع بناء مستوطنات جديدة والعمل على توسيع ما يمكن توسيعه لتعزيز "الوجود اليهودي" في الضفة الغربية والقدس، حيث بات اسمها رسميا لدى التحالف الفاشي "أرض إسرائيل"، وتخلى نتنياهو عن غموض كلامه في تصريحات لقنوات أمريكية وعربية، بأنها "أرض متنازع عليها"، بعدما أسقط كليا أنها "أرض محتلة" وفقا للشرعية الدولية أو "ارض فلسطينية" وفقا للاتفاق الموقع مع حكومة إسرائيل (1993)، اتفاق إعلان المبادئ والمعروف إعلاميا بـ "اتفاق أوسلو".

قرار "الوزاري الأمني المصغر" لدولة الاحتلال الاحلالي شكل أهم صفعة صريحة للإدارة الأمريكية، بمكونها المخابراتي والخارجية، وأدارت ظهرها كليا للرجاء الذي كان خلال زيارة وليام بيرنز مدير السي آي أيه وبلينكن وزير الخارجية، والفريق الباقي لمحاولة امتصاص الغضب الفلسطيني، وردا علنيا على طلبهم بعدم الذهاب في خطوات جديدة، وربما صفعة للرئيس الأمريكي بايدن شخصيا بعدما تدخل في الجدل الإسرائيلي الداخلي حول "الثورة المضادة لنتنياهو - ليفين القضائية".

قرارات حكومة نتنياهو، وضعت نهاية موضوعية وعملية لرهان "الرسمية الفلسطينية" الوهمي جدا على قدرة أمريكا على التدخل لاحتواء "الفورة الفاشية اليهودية"، التي بدأت في نسخة جديدة مع تحالف (نتنياهو بن غفير سموتريتش درعي)، وبات الحديث الممل حول الاستنجاد بالتدخل الدولي يساوي صفر، بل ربما يتحول الى سخرية عملية من طلب كهذا بعدما أعلنت حكومة الكيان العدواني قراراتها الأخيرة.

موضوعيا، كان على الرسمية الفلسطينية أن تعيد قراءة تصريحات مدير المخابرات الأمريكية ويليام بيرنز حول "الانتفاضة القادمة" قراءة مختلفة سياسيا، بأنها ليس تحذيرا سلبيا، بل رسالة انذار مبكر لها، بأن حكومة التحالف الفاشي لن تتوقف ابدا عن مخططها المعلن للتهويد العام، وما يجب أن يكون هو الذهاب لفتح "مواجهة كبرى" معها، ربما يكون ذلك طريق الردع الأول.

وكي لا يصبح الحديث عن "المواجهة الكبرى" مرتبط فقط بمظهر العمل الكفاحي الميداني بكل أشكاله التي ابتدعها شعب فلسطين دون غيره، بل يجب أن يذهب لعمل تكاملي وبالتوازي في ذات الوقت، تصاعد المقاومة الشعبية العامة، مع تسارع "المقاومة الرسمية العامة"، ومنها:

قيام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بوقف العمل كليا باتفاق "الاعتراف المتبادل" مع دولة الكيان الى حين عودتها للاعتراف بدولة فلسطين.

اعلان انتهاء المرحلة الانتقالية كليا، واعتبار مؤسسات السلطة القائمة مؤسسات لدولة فلسطين، مع توافق مسمياتها وفقا لتلك المسألة، وإعادة تحديد مهامها لخدمة الفلسطيني داخل الدولة وخارجها.

اعتبار أرض فلسطين أرض وعاصمتها القدس الشرقية أرض محتلة وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وتوضيح المحكمة الجنائية الدولية التي حددت حدود دولة فلسطين.

وعليه يعتبر كل الوجود الإسرائيلي فوق أي بقعة على هذه الأرض هو "وجود لعدو" وهدف مشروع لمقاومة الشعب الفلسطيني.

ذلك يتطلب تحديد استراتيجية أمنية جديدة تتفق والرؤية السياسية، بما يتطلب تطوير دورها في مقاومة العدو الخارجي فوق أرض فلسطين المحتلة.

الذهاب سريعا الى عقد المجلس المركزي برلمان مؤقت لدولة فلسطين فورا، وبمشاركة كافة مكوناته، للمصادقة على قرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

تشكيل برلمان دولة فلسطين المؤقت حكومة جديدة تتفق والمهام الجديدة، شخوصا ورؤية سياسية.

تشكيل لجنة برلمانية خاصة لدراسة آليات العمل بين الحكومة الجديدة واللجنة التنفيذية.

بحث سبل العلاقات الوطنية الوطنية وفقا للمرحلة الجديدة، بعدا عن "الرحلات السياحية"، ولتكن كلها داخل جناحي دولة فلسطين.

استكمال العمل بالذهاب الى مجلس الأمن وطلب الحماية الدولية لدولة فلسطين المحتلة، وفقا للبند السابع، بعدما الغت دولة الاحتلال الاتفاقات الموقعة معها، واعادت احتلال أرض فلسطين، بل وتهويدها رسميا.

مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية والعدل الدولية لمطاردة دولة الكيان باعتبارها دولة "جريمة الحرب المنظمة"، مستندة الى مفهوم الاحتلال وجرائم القتل وجريمة الاستيطان.

خطوات أولية يمكن البناء عليها، ولكنها الضرورة الرئيسية لتطوير فعل المقاومة الوطنية الشمولي بكل مكوناته الشعبية والرسمية..لو يراد حقا الرد على خطوات التحالف الفاشي..

فرصة سياسية نادرة على الرسمية الفلسطينية أن تستفيد منها..في ظل ما باتت تشكله حكومة نتنياهو من خطر ليس على الفلسطينيين وحدهم بل وعلى قسم من يهود كيانهم...

فات وقت انتظار "قطار النجدة الأمريكي" مساء يوم الأحد 12 فبراير 2023..فعلى الرسمية الفلسطينية البحث عن وسيلة كي تواصل.. أو لتحفر قبر نهايتها بيدها قبل ان يتم حفرها بأيدي غيرها..وعندها ستكون نهاية سوداء!

ملاحظة: مؤتمر القدس اللي انعقد في مقر جامعة العرب أعلن وفاة "مركزية فلسطين" وقدسها عند بعض العرب...اللي ما قدر يرسل وزير خارجيته وفضلوا رحلات غيرها لا يمكن تكون فلسطين جزء من همه..مرحلة جديد يا فلسطينية خلييكم مع ناس الدول مش حكوماتها...هاي بح!

تنويه خاص: صرخة رئيس دولة الكيان العنصري وهلعه الكبير حول المأساة التي تنتظر كيانهم..تكشف أن ما كان قبل ديسمبر 2022 لن يعود أبدا...والقادم أكثر عتمة بكتير مما يراه بعض "غلابة العقل"!

سور واقي "الأراغوز" بن غفير في القدس ..ارتعاش سياسي!

كتب حسن عصفور/ بعد عملية الدهس في القدس يوم الجمعة 10 فبراير 2023، تحول وزير "الأمن القومي" الفاشي إيتمار بن غفير الى أهم مادة للسخرية السياسية داخل الكيان العنصري وخارجه، بعدما أعلن عن ضرورة القيام بعملية "إرهابية موسعة" في الضفة والقدس بمسماها الشاروني "السور الواقي 2"، تكرارا لما حدث عام 2002، حيث حرب تدمير السلطة الوطنية ومؤسساتها لتنفيذ المؤامرة الأمريكية – الإسرائيلية باغتيال الخالد ياسر عرفات كمقدمة لاغتيال المشروع الوطني الفلسطيني لصالح المشروع التهويدي العام.

السخرية لم تقف عند حدود جهالة المعرفة بآلية اتخاذ قرار بهذا القدر من "المسؤولية"، بل لأنه لا يعلم توابع ما نطق به، وتصرف كـ "طفل سياسي" دون وعي أو حسابات شاملة لخطوة تفتح باب المواجهة الكبرى، والتي لا يمكن حساب نتائجها، ولن تكون وفقا لحسابات الإرهابي الفرح بمنصب حمل مسمى فاق قدراته "العقلية والسلوكية"، فبيدر الواقع القائم في أرض فلسطين لن يكون كما حساب حقل "الأراغوز" الجديد، ما حذر منه مدير المخابرات المركزية الأمريكية ويليام بيرنز.

وانطلاقا من "سطحية التفكير السياسي" أعاد المنفوخ بمنصبه ثانية التهديد، بأنه سيقوم بتنفيذ ما قاله يوم الجمعة، مع تحديد حدودها بالقدس المحتلة، بملامح مختلفة، عناصرها تقوم على حرب تدميرية للمنازل المقدسية، وهجوم موسع ضد سكانها لاعتقال من يراه "خطرا محتملا"، وحملة موسعة ضد "خطب المساجد"، وربما ذاكرته لم تساعده حول "عظة الكنائس".

بن غفير، وأمام حملة السخرية العامة، حاول الهروب من جهله السياسي بمخاطر ما قال، ذهب لتعزيز ذلك، بالمسمى ذاته وبمضمون مختلف تماما، وفي منطقة مختلفة، فما أعلنه بتنفيذ "مجزرة هدم المنازل" وحملة الاعتقالات لم تتوقف، ومنذ تشكيل حكومة الائتلاف الفاشي الجديد، بدأت عملية موسعة ضد الفلسطينيين، ليس في القدس وحدها بل في الضفة بكاملها أيضا.

ولكن، الجوهري في "اقوال" بن غفير أنها انعكاس لحالة هلع مسبق من انفجار مخزون كفاحي للشعب الفلسطيني بمظاهر جديدة، يصعب التنبؤ بها، وعبر أشكال مختلفة، لم تعد حكرا على البعد المسلح، بل تنوعت الى جديد بين "المقاومة الخشنة" و"المقاومة الناعمة"، وانتقال الأمر من محدودية المكان في بعض الضفة، خاصة جنين ونابلس، لتشمل مختلف المناطق، لكن الأبرز فيها تجديدها في القدس، فكانت رأس حربة الفعل الثوري الجديد، بأشكاله المتعددة مسلحا ودهسا وسكينا، مع حراك شعبي يتسع نطاقه.

تطور العمل الثوري في القدس مؤخرا، والذي كان الأكثر ألما وثمنا لدولة العدو، ليس بما كان من رقم لقتلاهم في عملية "النبي يعقوب" بيد الفدائي خيري علقم، بل باستمرار مظاهرها المختلفة، وآخرها عملية الدهس التي نفذها "التلحمي" ساكن القدس حسين قراقع، وهي عمليات كما الطعن بالسكين لا يحتاج تنفيذها سوى لقرار الفعل.

تكاملية "الأداء الثوري" الفلسطيني في القدس والضفة، وللمرة الأولى منذ "هبة السكاكين" بين 2015 و2016، تقف وراء حالة الارتعاش الواضح التي تعيشها دولة الكيان، بالتوازي مع "غضب يهودي" يهدد بقاء التحالف الفاشي المستحدث في الحكم، وخاصة في ظل صمت "صواريخ غزة" التي مثل غيابها قوة دفع للتطور الكفاحي المتسارع في الضفة والقدس، وذلك درس يجب أن تدركه مختلف القوى والفصائل.

أقوال "الأراغوز 2" بن غفير وأفعاله ستكون قاطرة عملية نحو فتح باب "مواجهة أوسع" مع الوجود الاحتلالي" فوق أرض فلسطين، نحو فرض فك الارتباط الملتبس، وتحديد ملامح دولة تحت الاحتلال.

ملاحظة: ما شهدته جامعة كومبلوتنسي بالعاصمة الإسبانية مدريد نصرة لفلسطين بمحاصرة سفيرة دولة الفاشية الجديدة وهروبها تحت "هدير تضامني".. رسالة مزدوجة الرأس لحكام تل أبيب وبعض العرب..أن "كراهية الاحتلال والمحتلين" مخزونة لدى الأحرار لن تصاب أثرا بدوار التطبيع وبيانات الإدانة السوداء!

تنويه خاص: ربما أضاع الرئيس محمود عباس "فرصة سياسية" خاصة.. بعدم شمول وفد فلسطين لمؤتمر القدس في "جامعة العرب" ممثلي فصائل وقوى من خارج "حلقة الذكر"..هيك تصرف افقد دعوته للحوار كثيرا من جديتها...الأفعال دايما أبلغ من البرم!

شهيد القدس قراقع..المقاومة لا تسقط جريمة الاعدام الصريحة!

كتب حسن عصفور/ سجلت قوات الفاشية اليهودية جريمة جديدة في سجل ما ارتكبته من جرائم حرب عبر تاريخها ضد الشعب الفلسطيني.

مساء يوم الجمعة 10 فبراير أقدم الشاب الثلاثيني حسين قراقع "التلحمي" سكان بلدة العيسوية في القدس، على فعل مقاومة ضد العدو المحتل وإرهابه المتصاعد مع تشكيل تحالف "فاشي جديد"، في سياق صراع بين شعب يبحث حقه في الحرية والتحرر وبناء دولته المستقلة، وفقا لكل قوانين الكون.

ولكن، ما حدث وبعدما تمكنت قوات العدو من السيطرة على سيارة الشاب قراقع ارتكبت جريمة اعدام علنية، ولعلها الأكثر وضوحا فيما أقدمت عليه من جرائم سابقة، تنفيذ علني لشخصيات واضحة الوجه والملامح، تم تسجيلها بدقة لا يمكن معها البحث عن الاختباء وراء تبريرات ساذجة...شاب تمت السيطرة علية جالس داخل السيارة دون أن يكون حاملا أي قطعة سلاح، أو أقدم على ما يوحي بأنه سيقدم على تنفيذ عملية أخرى.

الإعدام العلني – الصريح لم يكن بدم بارد فحسب، بل عكس بوضوح مطلق الكيفية الجديدة التي بدأ تنفيذها مع حكومة "تحالف نتنياهو بن غفير

وسموتريتش"، بأن الاعتقال ممنوع لأي منفذ عملية مقاومة، فالأولوية القتل والاعدام، وغيره يكون خارج القدرة على ذلك، وتلك ليس عملية الاعدام الأولى، فسبقها مئات لكنها العملية الأكثر وضوحا، والتي لا يمكن تغطيتها كما سبق في مئات الجرائم.

وكي لا يضيع الخط الفاصل بين حق الفلسطيني، أينما كان، مقاومة غاز ومحتل وفاشي بكل ما له طرقا وسبلا الى حين تحقيق حقه الوطني العام، فذلك الحق لا يمكنه أبدا أن يغفل ما قامت به الأدوات الإرهابية التي أقدمت على جريمة اعدام الشاب قراقع، وكأنها تعلم أن لا أحد سيقف أمام ذلك، خاصة مع "فورة البيانات الفصائلية" التي ترى جانبا من فعل المقاوم، متجاهلة، بوعي أو بدونه فعل الجريمة الصريح جدا وكأنه "يدخل في باب العيب الوطني"، أن تشير الى جرم الإعدام، والذي لا يمكنه أن يسقط قانونا تحت ذريعة رد فعل أو خوفا مما سيكون.

آن أوان ان تعيد بعض الفصائل ثقافتها في التعامل مع مسار المواجهة والمقاومة، بالتوازي مع ارتكاب جرائم حرب من العدو المحتل، وتلك ليس نقيصة أبدا بل سلاح الضرورة الذي يجب أن يكون ردا في السياق الكفاحي العام.

وهنا، نتطلع الى منظمات قانونية وحقوق إنسان، تقوم بدورها بعيدا عن "الثقافة الفصائلية المبتورة"، لملاحقة الذين ارتكبوا جريمة اعدام الشاب حسين قراقع، وخاصة أن صورهم جميعا واضحة تماما، وكل ما نشر يمثل "شهادة اثبات" قد لا تحتاج جهدا واسعا لتقديمها دلائل على ما حدث يوم الجمعة 10 فبراير 2023.

فتح ملف جريمة الحرب الأخيرة، تمثل قوة دفع لاستكمال خطوات مطاردة المحتل في جريمة اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة، ومئات جرائم أخرى تطابقت بشكل أو بآخر مع جريمة الجمعة، وتساعد ما ذهبت اليه الرسمية الفلسطينية برفع ملف جرائم حرب دولة الكيان العنصري الى المحكمة الجنائية الدولية، كخيار من بين خيارات "المقاومة الفلسطينية" بأشكالها المختلفة.

جريمة اعدام حسين قراقع، يجب تعميمها ونشر تسجيلها كوثيقة اثبات صريحة..شريط تسجيلي وصورا لأشخاص واضحي الهوية جدا خلال قيامهم بجرمهم الصريح، فذلك فعل مقاومة بشكل مستحدث.

ملاحظة: في ذكرى إعادة تأسيس حزب الشعب.. تحية فخر وتقدير لحزب لعب دورا تاريخيا في مسار الحركة الوطنية.. لم ينحن لا لحاكم فاجر ولا لعدو غاز.. سلاما لشهداء الحزب الذين رسموا بدمهم طريق فجر جديد..تحية لقادة الحزب الذين غادروا واقفين ثباتا.. سلاما لكل رفاق الحزب مواصلين حمل راية ستبقى مرفوعة أبدا..

تنويه خاص: يوم الجمعة العاشر من فبراير تحول الإرهابي بن غفير الى مسخرة فردية..حتى وصل الأمر بوصفه بوزير "الخبز والتيك توك"..الصراحة يوم بيوم هيك شخص يؤكد أنه "أراجوز" بنقاب فاشي.

"السلام الإقليمي" على حساب فلسطين..خدعة سامة وفاسدة!

كتب حسن عصفور/ عاد رئيس "التحالف الفاشي الحاكم" في الكيان العنصري بنيامين نتنياهو الى الحديث الاستعراضي عما ينسبه لذاته حول ما عرف باتفاقات "التطبيع" مع بعض دول عربية، ومنه انطلق للترويج لمفهوم جديد حول صناعة السلام في المنطقة، خلال مقابلة له مع قناة "سي أن أن" الأمريكية في الأول من فبراير 2023، بقوله "عندما ينتهي الصراع العربي الإسرائيلي بشكل فعال، أعتقد أننا سنعود إلى الفلسطينيين ونحصل على سلام عملي".

وأكد ذلك المفهوم مجددا خلال لقاء مع قناة " LCI" الفرنسية يوم 4 فبراير 2023، إنه يجب أن يكون هناك "سلام مع الدول العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية"، فذلك "سيؤدي إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي العربي، بالإضافة إلى إنهاء واقعي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني".

نتنياهو، من خلال التركيز على أن تحقيق "سلام" بين دولة الكيان وبعض دولة عربية، او ما يسميه، إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي سينهي الصراع مع الفلسطيني، يبحث تصدير "معادلة مقلوبة سياسيا" للمعادلة التاريخية في المنطقة، أن فلسطين هي بوابة الحرب والسلام، وجاءت مبادرة السلام العربية مارس 2002 في بيروت لتضع رؤية ربط السلام بحل القضية الفلسطينية.

بالتأكيد، حققت دولة الكيان اختراقات مهمة في كسر جدار تلك المعادلة، بدعم أمريكي مطلق خلال فترة ترامب، بما فيها التطورات الأخيرة مع السودان، فهي بقايا من تلك المرحلة، وليس اختراقا جديدا منسوبا لنتنياهو وتحالفه الفاشي، وقد يحدث ثغرة هنا أو هناك، وهناك اتصالات شبه معلومة مع العربية السعودية، بدأت قبل توقيع تلك الاتفاقات من خلال قناة "أمنية"، بدأت تأخذ أبعادا جديدة من فتح باب المملكة لزيارات علنية قام بها شخصيات إعلامية من دولة العدو، دون أن تنتقل الى ما يمكن اعتباره "تأطير" رسمي، كما سبق مع دول أخرى.

لكن الثغرة الأكبر موضوعيا، هو انحدار "الثقافة السياسية" الرسمية عند دول عربية بالقفز عن جوهر تعريف الصراع، بحيث غاب فعل الاحتلال عن تعريفهم السياسي، وبدأ الأمر كأنه "نزاع" بين طرف عربي ودولة الكيان، وليس دولة احتلال تمارس كل أنواع جرائم الحرب والعنصرية والتطهير العرقي، وهو ما يحتاج جهدا مركبا ومضاعفا من الفلسطينيين لعدم "تعميم" ذلك المفهوم.

ولكن، هل حقا أن نهاية "الصراع عربيا" مع دولة الاحتلال الاحلالي سينهي الصراع مع الشعب الفلسطيني، كما يتحدث نتنياهو، وأن ممره الى تحقيق "حلمه السياسي" يمر عبر العربية السعودية؟!

موضوعيا، ذلك ليس سوى سذاجة سياسية مطلقة، فكل العلاقات التي قامت بين الكيان ودول عربية لم تمس جوهر الصراع، ولن تغير طبيعته المركزية أساسا، وتلك مسألة لا تحتاج جهدا عقليا، سوى لبعض "الأغبياء" في معرفة التاريخ، فالاحتلال في فلسطين أرضا وشعبا، وبجوارها احتلال الجولان السوري، لن يتم نهايته بتوقيع اتفاقات مع دول عربية، أي كانت مكانتها ودورها في القرار العام، ولكنه مرتبط بأصل رواية الصراع مع الشعب الفلسطيني.

عندما قررت أمريكا عقد مؤتمر مدريد للسلام 1990، صممته وفق مسارين، ثنائي ومتعدد الأطراف بحثا عن "سلام إقليمي"، وعملت جاهدة على استثناء منظمة التحرير بصفتها التمثيلية في المسار الثنائي، وقررت مع العرب أن يكون تمثيل جزء من "الفلسطينيين" ضمن وفد أردني مشترك" مستثنى منه القدس والخارج، وكان الاعتقاد أن تلك بداية انتهاء "التمثيل الفلسطيني المستقل" من خلال منظمة التحرير، ولكن بعد فترة زمنية اكتشف قادة الاحتلال، وعلى زخم الانتفاضة الوطنية الكبرى، وتمسك الوفد المشارك بالمسار الثنائي بدور منظمة التحرير كمرجعية وصاحبة قرار، أنه لا يمكن القفز عن منظمة التحرير وزعيمها ياسر عرفات..فكانت مفاوضات أوسلو، التي أربكت المشروع الأمريكي برمته، وأغلقت صفحته في حينه، متعدد وثنائي.

ولعل صفقة ترامب حاولت إعادة ترميم جوهر مؤتمر مدريد بشقيه "المتعدد والثنائي"، وأيضا دون فلسطين، وموضوعيا حقق نجاح في مسار المتعدد، لكنه عجز على انتزاع موافقة رسمية فلسطينية، رغم "مهادنتها الكبيرة" وعدم تنفيذها ما هو "حق وطني" بعد قرار الأمم المتحدة 2012 حول دولة فلسطين، لكنها لم تذهب بعيدا لدور "المحلل الشرعي" لقناة "التطبيع العربي".

راهنا، ربما المشهد القائم في فلسطين وبعد سنوات من تمكن الطغمة الفاشية بقيادة الإرهابي الراحل شارون من "اغتيال" ياسر عرفات وحصار فعل المواجهة الكبرى لسنوات، وهندسة انقسام طعن العامود الفقري للوطنية الفلسطينية، عبر إقامة نتوء خاص لحكم إخواني، فالشواهد أكدت ان الصراع يبرد في فلسطين ولكنه لم يتوقف ولن ينته سوى بنهاية مسببه.

الحديث عن "سلام إقليمي" يتجاوز القضية الفلسطينية ليس سوى وهم كبير، ومناورة ربما تكون غبية، لأن المسافة بين الفلسطيني وعدوه المحتل تقريبا صفرية، ما يجعل الصراع مفتوحا، وتأكد ان السلاح المطلوب لاستمراره لا يحتاج سوى سكين وحذاء أو حجر قبل أن يكون صاروخا...ومشهد جيش الاحتلال اليومي في الضفة والقدس، تأكيد أن أصل الصراع لن يذهب عن أصل الرواية.

يبدو مفيدا التأكيد أن " السلام" بين دول عربية ودولة الكيان لن يكون "سلاما"، ما دام قادة الكيان لا يجرؤون السير بشكل طبيعي في شوارع عربية، دون خوف من "مطاردة ساخنة" من السائرين، كما أن "السلام الاقتصادي" مظهر "فوقي" لجوهر "السلام الحقيقي"، لن يتمكن من تغيير جوهر الصراع مهما بلغ قيمته، بل ربما يكون في "لحظة صفرية" قد يصبح سلاحا قاتلا لدولة الكيان.

لعل نتنياهو يبحث عن قناة هروب إعلامية من صراع حقيقي في دولة الكيان يتعلق عليه مصيرها ومستقبلها، الى ترويج نظرية "السلام الإقليمي" على حساب القضية الفلسطينية، لكن أقدام أهل فلسطين في مواجهة قوات المحتل الفاشي يوميا تعيد رسم الحقيقة السياسية، وأصلها.

"السلام الإقليمي" دون فلسطين وهم سياسي كبير...وخدعة لا مستقبل لها قد تجد بعض "المشترين" الى حين... لكنهم سيدركون أنها "سامة وفاسدة"!

ملاحظة: خلال أيام ودعت فلسطين 3 من مبدعيها....جهاد صالح..يحيى رباح..مي الصايغ..ثالوث كان جزءا من مسارالثورة الإبداعي في لوحة الكفاح الوطني العالم..سلاما لكم طاقة ووقودا لشعب لن ينكسر!

تنويه خاص: حادثة اعدام بعض شباب أريحا بأيدي جيش الفاشية الاحتلالي، بعد أيام من نشر فيديو استعراضي يجب ان يكون درسا وطنيا للبعض المستهتر..البطولة أن تقاتل وليس أن تستعرض لتقتل..!

جريمة حرب أريحا شكل ترهيبي..واستعراض فصائلي ساذج!

كتب حسن عصفور/ أقدمت قوات الاحتلال فجر يوم الاثنين على اعدام 5 من شباب أريحا، بعدما اقتحمت مخيم عقبة جبر، جريمة حرب صريحة لم يخفها الإعلام العبري، ولم يتهرب منها مسؤولي جيش الفاشية المستحدثة، بعدما كشف عن اعتقالهم ثم فجأة أعلن قتلهم، وغادر المخيم تاركا أثرة جريمته على حيطان منزل وإسفلت طريق.

طريقة الإعدام الصريحة لكل فلسطيني تراه دولة الفصل العنصري، وقواتها المركبة "جيشا وأمنا وفرقا إرهابية استيطانية" هدفا، ستصبح "النموذج الجديد" دون الحاجة لأي عمل آخر، وستجد دوما ذات الذريعة أنها عمليات إطلاق نار متبادلة، او أنه جزء من "القتل المسبق"، ترسيخا لنظرية الإرهابيين سموتريتش، الذي بات وزيرا في وزارة الجيش ومسؤولا عن شؤون الضفة الغربية، وبن غفير وزير "الأمن القومي" في دولة الاحتلال الاحلالي.

التطور الإرهابي في عمليات القتل المباشر التي ينفذها جيش الاحتلال وأدواته المساعدة، لا يجب أن تمر كخبر في سياق "زحمة المواجهة العامة"، كونها لن تقف عند ما حدث في مخيم عقبة جبر بأريحا، بل سيكون النهج القادم في مختلف مناطق الضفة والقدس، ما يفرض إعادة توضيح "رواية الإعدام" من بين روايات إعلام العدو والناطقين باسم جيشه، قبل أن تبدا بصياغة مختلفة، بعدما سارع البعض الفلسطيني بـ "غباء فريد" (كي لا نقول قولا آخر) بإصدار بيان تحدث عن "اشتباكات بطولية" لم تحدث بل كان كمينا صريحا، ما أدى بجيش العدو لتعديل روايته.

المخاطب هنا، الإعلام الرسمي الفلسطيني (الذي يستحق التقدير لدوره وحضوره وفضحه الجريمة مباشرة صورا ولقاءات)، بتنسيق مع منظمات حقوقية لعمل مادة وثائقية شاملة للجريمة بكل أركانها، وهناك ماد هامة يمكن أن تكون دليلا ناطقا بجريمة الحرب المرتكبة في أريحا.

ولكن، الدرس الرئيسي من جريمة الحرب تلك ليس فعل الفاشية اليهودية فحسب، كونه ليس مستغربا وإن اختلف الجانب الإجرامي والإصرار على عملية الإعدام، بل ما كان من بيان غريب لرئيس حركة حماس ثم أحد ناطقيها، من لغة مرتبكة ومدعية في آن، عندما سارع إسماعيل هنية بإصدار بيان لحظات بعد جريمة الاعدام ليتحدث عن "اشتباكات بطولية" أدت الى "الاستشهاد"، والحقيقة لم تكن كذلك ابدا، حتى جيش العدو لم يقل تلك الرواية.

البيان البرقي يكشف حجم "الغربة الحقيقية" لمتابعة الحدث الميداني، وغرابة في المسارعة لإعلان "بطولة خاصة" فقط لإعلاء دور الفصيل الغائب فعليا عن المشاركة الكفاحية في الضفة والقدس، ويكتفي بإصدار بيان تهديدي بأن القادم

سيكون "ويلا"..وينتهي ضجيج الكلام بلا أثر.
وسبق بيان رئيس حركة حماس الغريب جدا، توزيع فيديو للشباب الذي قام العدو بتصفيتهم بعد أيام من النشر، وهو الذي كان يبحث عمن أطلق نارا على مطعم به مستوطنين لم يترك أي أثر عليهم، سوى "فعل المحاولة"، شريط استعراضي لا يتفق أبدا مع أي مفهوم أمني، مع عدو لا يقف متفرجا ولا يتعامل بسذاجة أو لا أبالية مع تلك "الهدايا الأمنية" المجانية.

الشريط المصور والبيان الإعلاني المرفق بتشكيل "كتيبة عقبة جبر"، لم يتأخر رد العدو فلم تمض 48 ساعة حتى وصل الى ذلك التشكيل، وقام باعدامهم فجر يوم الاثنين 6 فبراير 2023، في مشهد كان يستحق إعلاميا الحديث عن "جريمة إنسانية"، ربما سرقتها الكارثة الإنسانية العامة التي ضربت الشقيقة سوريا وتركيا، وأدت الى وفاة ما يقارب الـ 5000 مواطن وعشرات آلاف مصابين ومئات آلاف مشرد وهدم منازل وأماكن تاريخية وتضرر قلاع تمثل علامات بارزة كقلعة حلب وغازي عنتاب.

جريمة الحرب في أريحا لعلها تكون درسا للفلسطيني الفدائي، أن هناك محددات في العمل النضالي لا يجب كسرها لإرضاء فصيل هنا ومسؤول هناك في الغربة الاختيارية، وأن كل استعراض أي كان مظهره هو "هدية أمنية" للعدو دون مقابل.

ليكف البعض عن "سذاجة" لا تخدم الوطنية الفلسطينية، ولا يمكن أن تبني مقاومة قادرة أن تربك عدوا..الاستشهاد بذاته ليس هدفا بل ثمنا لو فرض من أجل حرية شعب.. وليس "دغدغة عاطفة فصيل".

ملاحظة: "الفزعة الإنسانية" التي حدثت للتضامن مع سوريا وتركيا تكشف أن الخير العام لساته موجود..لكن كان ملفت أن بعض حكام العرب هاتفوا الرئيس التركي أردوغان وهو حق..لكنهم تجاهلوا الحديث مع الرئيس الأسد وهو ليس حق..باختصار هاي شغل ولاد صغار مش حكام!

تنويه خاص: محاولة بعض الإعلام الفصائلي الانقسامي ترديد كل ما يرسله إعلام العدو ضد موقف "الرسمية الفلسطينية" حول التنسيق الأمني خدمة مضافة

يقدمونها للعدو بغباء أم بحقد وكراهية..المهم ما تكون "تنسيق خاص" بـ "ثمن خاص".

متوازية مخاوف بيرنز من "انتفاضة"..وهلع لابيد على مستقبل كيانه!

كتب حسن عصفور/ في تصريح نادر لمدير وكالة المخابرات المركزية، بيل بيرنز، حذر من أن "الوضع الهش في المنطقة وتزايد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد يؤدي إلى اندلاع انتفاضة ثالثة"، وذلك بعدما أنهى زيارته الى فلسطين ودولة الكيان نهاية يناير 2023.

بيرنز خلال حديث له أمام جامعة جورج تاون الأمريكية قال: "المحادثات التي أجريتها مع القادة جعلتني أشعر بالقلق، كنت دبلوماسيًا كبيرًا خلال الانتفاضة الثانية (المواجهة الكبرى 2000-2004)، ومثل زملائي في مجتمع الاستخبارات، أشعر بالقلق، نرى اليوم تذكيرًا غير سار ببعض الحقائق التي رأيناها آنذاك، جزء من مسؤولية وكالة المخابرات المركزية هو العمل بشكل وثيق قدر الإمكان مع أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية لمنع اندلاع العنف، كما رأينا في الأسابيع الأخيرة. سيكون تحديا كبيرا".

ولم يخف مدى الإحباط الذي ينتابه جراء ذلك، عندما أشار الى أنه يمكن لأمريكا "الفكاك من الشرق الأوسط، الذي سيكون تحديًا معقدًا لصانعي السياسة الأمريكيين ".

تلخيص مدير أحد أهم جهاز استخباري في العالم حول القادم في فلسطين والمنطقة، لا يمكنه اعتباره "وصفا تحليليا"، أو تقديرا لسياسي أصيب بخيبة أمل من رحلة لم يلمس منها نتاج محدد، بل هو تقييم مكثف لما سيأتي، رغم انه لم يشر صراحة الى أن سبب التفجير الممكن، هو انعكاس موضوعي لسياسة "التحالف الفاشي المستحدث" في دولة الكيان، الذي يدفع بسرعة قياسية نحو "صدام لا مفر منه" داخل فلسطين، قد لا يبقى محصورا بشكل محدد، او بقعة محددة، وخاصة عندما أشار الى التحدي المعقد الذي سيكون.

ليس من باب "السذاجة السياسية"، ان يستذكر بيرنز أحداث المواجهة الكبرى التي شهدتها فلسطين، بعدما ذهب يهود باراك بالتنسيق مع شارون لشن حرب منهجية ضد السلطة الوطنية نحو تدمير بنيتها الأساسية والخلاص من الزعيم الخالد ياسر عرفات، كونها مواجهة تركت ما يقارب 1000 قتيل إسرائيلي من جيش الاحتلال والمستوطنين، رغم ما دفعه الشعب الفلسطيني ثمنا بما يقارب الـ 4000 شهيد تقدمهم الزعيم الخالد ياسر عرفات، مع دمار لا زالت آثاره قائمة.

التذكير هنا للإسرائيلي قبل الفلسطيني، بأن المواجهة القادمة في حال انطلاقتها، ربما تتجاوز بآثارها التدميرية عليهم ما يفوق تلك الفترة الزمنية، وأن مسار الأحداث لن يكون كما كان في تلك الفترة نتائجا وثمنا.

التحذير "البيرنزي"، يعكس دوافع المحاولة الأمريكية "العرجاء"، التي تقوم بها من خلال وزير الخارجية بلينكن وفريقه الخاص، لاحتواء "الغضب الفلسطيني" وليس لحله عبر تقديم "أفكار تسكينية"، بل ومهينة بشكل أو بآخر، بالحديث عن وقف متبادل لـ "الأعمال الأحادية"، واضعا الحق في مقاومة المحتل مع منتجات العدوان، وخاصة البناء الاستيطاني ومجازر هدم المنازل والتطهير العرقي المنسق في القدس وبعض الضفة، وجرائم حرب ترتكب يوميا من جيش المحتل وفرقه الإرهابية الاستيطانية.

الحذر والخوف الأمريكي، بالتأكيد ليس حبا في فلسطين، ولن يكون أبدا، لكنه محاولة مسبقة لحماية دولة الكيان العنصري من انحدار قد يكلفها الكثير، ما يفوق كل الحسابات السابقة، في ظل سياسة حكومة تقوده الى نمط "ديكتاتوري جديد"، أصاب قادة المعارضة بحالة من القلق الشديد، ربما لخصها رئيسها يائير لابيد يوم الاثنين 6 فبراير 2023، بعبارة مكثفة جدا، ترمز لكل ذلك بالقول" قد يكون عيد ميلاد الكنيست الرابع والسبعين هو الأخير"، "هذا البيت يرمز إلى أننا مختلفين ولكن لدينا مصلحة مشتركة. لأول مرة في حياتي، أشعر بالقلق من أنه لن يصمد".

بالتأكيد، قد يعتقد البعض، أن هناك فصل بين المسارين داخل الكيان ونمو "الديكتاتورية" وأثرها على طبيعة الحكم، وبين مسار التصعيد الفاشي المتسارع في الضفة والقدس، لكن ذلك الفصل ليس سوى "سذاجة سياسية مكثفة جدا"،

ويجب الذهاب دوما الى "النموذج النازي" الذي بدأ كثيرون من يهود الكيان والعالم يستذكرونه بعد فوز "التحالف الجديد"، بأن "الديكتاتورية المركزة" ستقود الى فتح باب أخطار خارجية، وكما فعل هتلر بعدما فرض نظامه (الذي جاء أيضا عبر صندوق انتخابي) خاض حرب عالمية ثانية كسرت عامود ألمانيا الفقري لصالح غيرها لسنوات طويلة.

المخاوف المتنامية أمريكيا، وبعض يهود الكيان وخارجه لا يجب أن يتم فصلها أبدا، بل على "الرسمية الفلسطينية"، أن تستخدمها نموذجا وأداة قياس للخطر الذي تمثله هذه الحكومة على المنطقة والكيان قبل فلسطين.

المخاوف الأمريكية، رسالة سياسية واضحة أن "المخزون الكفاحي" الفلسطيني مصدر قلق حقيقي على دولة الكيان، وأن "السلام الإقليمي" المراد ليس سوى وهم لن يحمي ظهرها مما سيكون فعلا فلسطينيا.

المخاوف الأمريكية، يجب أن تتحول الى أداة تعزيز لموقف "الرسمية الفلسطينية" في الذهاب نحو خيارات مواجهة شاملة مع حكومة الكيان الفاشية من باب إعلان قيام دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 عام 2012، كخطوة لا بد منها حماية لـ "بقايا المشروع الوطني".

ملاحظة: تكاثرت قصة المخاوف من "حرب أهلية" داخل الكيان العنصري..الحكي من استطلاعات إسرائيلية عشان ما حدا يفكر أنها "اختراع"..تعبير صار الأكثر انتشارا هالأيام عندهم وكأنها دولة من دول أفريقيا...نعيش ونشوف..ولسه ياما في جرابك يا بيبي!

تنويه خاص: من طرائف خطاب "الرئيس النعسان" بايدن فيما يسمى حال "الاتحاد"، أنه عندما تحدث عن الصين قال "سموا لي زعيما عالميا يرغب بأن يضع نفسه محل شي جين بينغ".. وطبعا ترامب ما صدق فرد ساخرا بما معناه..جو خفف بلا ما يطق لك عرق..صدق المختل في وصف النعسان!

"ما بعد عباس"..وإعلان دولة فلسطين!

كتب حسن عصفور/ عاد الحديث مجددا عن ملف "ما بعد عباس" ليحتل مكانه في "أجندة" وسائل إعلام بعضها ربما بشكل "بحثي – أكاديمي"، وغالبها بشكل يحمل شبهة "سياسية خبيثة" صريحة جدا، لا تحتاج جهدا لمعرفة الأمر.

السؤال بذاته لم يصبح جزءا من "الجدل الوطني" الفلسطيني خلافا لما يحدث بالإعلام العبري وبعض الدولي، ليس لأنه ليس هاما للشعب وكيانه الرسمية القائم، ولكن لعل الغالبية الفلسطينية تدرك أن الحديث لا ينطلق من حرص او مصلحة على القضية الوطنية، بل ربما عكسها، ولذا لم تنجح بعد دولة الكيان بنقل "رغبتها" بأن يصبح النقاش الداخلي منطلقا من "ما بعد عباس"، رغم بعض اختراقات من خلال مراكز مجبرة على ذلك بحكم التمويل و"التمايز السلبي".

مبدئيا، يجب التوضيح، ان الرئيس محمود عباس لم يعد يتعامل بأنه رئيسا لسلطة بل رئيسا لدولة فلسطين، بدأ الاستخدام بها ما بعد اتفاق القاهرة بين مختلف الفصائل، فبراير 2021، عامين من اليوم، وأكده رسميا من خلال المجلس المركزي 2022 الذي أعلن عن إعادة انتخابه رئيسا لدولة فلسطين، واختفى كليا تعبير "رئيس السلطة" من الأدبيات الرسمية.

التغيير يحمل مؤشرا سياسيا هاما، وإن كان بطريقة التفافية، بالذهاب نحو الانتقال بالحالة الكيانية من "سلطة الى دولة"، ضمن حسابات عدم فتح معركة مع الإدارة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ورد فعل الكيان الاحتلالي، رغم انها "حسابات مرتعشة" لن تنتج عقوبات أكثر مما حدث سابقا، ويحدث راهنا.

إعلان دولة فلسطين كدولة تحت الاحتلال وفقا لقرار 67/19 لعام 2012، سيفرض معادلة جوهرية جديدة، وواقع جديد، ويقطع الطريق على الكثير مما يمكن أن يكون تآمرا بعضه بدأ يطل براسه، بتحضير "بديل ممكن" ضمن "صفقة ممكنة" لـ "حل ممكن"، والرد الإسرائيلي في حال القيام بتلك الخطوة لن يكون أكثر مما هو قائم، حيث دولة الاحتلال وحكومتها الفاشية لا تعترف بالرئيس عباس ولا بالحكومة وبالطبع لا تعترف بالسلطة وكيانها وقبلهما منظمة التحرير، والخسائر لن تكون سوى امتيازات للبعض وخطوات لن تفوق ما هو قائم موجود، ولن تكسر العامود الكياني الجديد.

فيما الإدارة الأمريكية لم تغير موقفها جوهريا عما حدث خلال فترة ترامب، بعد اغلاق مكتب منظمة التحرير وعدم فتح قنصلية القدس واستبدالها بعملية "البريد الزاجل"، ومسمى ورقي للشؤون الفلسطينية لا يجد له مكانا في أرض فلسطين (يحتاج كرفان محمول)، كإشارة لمدى ارتباط الموقف الأمريكي بالموقف الإسرائيلي، بعيدا عن "لقاءات تلفزيونية" هدفها احتواء رد فعل فلسطيني على جرائم حرب الفاشية اليهودية المستحدثة.

إعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال فوائده السياسية متعددة، منها تغيير طابع العلاقة مع دولة الكيان، وإعلان رسمي بانتهاء المرحلة الانتقالية التي طالت جدا، وتصويب مسار التفكير السياسي الفلسطيني، وتفعيل طلب الحماية الدولية ضمن البند السابع في ميثاق الأمم المتحدة، وسيكون تصويبا للحالة الالتباسية حول ماهية الكيان الفلسطيني وطبيعته، وقانونه، خاصة بعد قرار حل المجلس التشريعي، دون تقديم "البديل الواضح" للجسم القانوني الفلسطيني، مكتفيا بالبعد السلبي من المشهد.

إعلان دولة فلسطين، سيكون موضوعيا إعادة الاعتبار للمؤسسة البرلمانية القائمة "المجلس المركزي" كبرلمان مؤقت يمتلك صلاحيات تشريعية كاملة، وهنا تعود عملية الربط القانوني قبل السياسي بين فلسطيني "بقايا الوطن" في الضفة والقدس وقطاع غزة، وفلسطيني الخارج، والخلاص من حلقة "الفراغ" أو "الكسر" الذي أصاب تلك العلاقة، خاصة منذ عام 2005.

إعلان دولة فلسطين سيعيد جدولة النقاش الوطني الى المسار الحقيقي، من نقاش ثانوي حول "ماذا بعد عباس" وفتح "معارك وهمية" تخدم المشروع الاحتلالي، و"البديل الممكن" ضمن حسابات مشروع المحميات والنتوء، الى نقاش حول كيفية العمل على حماية المشروع الكياني الوطني الفلسطيني، محليا وإقليميا ودوليا، وتطوير آليات العمل نحو مفهوم الحماية الدولية، بالتوازي مع مسار "المحكمة الجنائية الدولية" و"العدل الدولية".

إعلان دولة فلسطين، سيكون اختبارا وطنيا للبعض الفصائلي وخياراتهم الحقيقية، خاصة وأنها ستكون كيان رأس حربة مواجهة شاملة للمشروع

التهويدي، ما قد يفتح حربا أو مواجهة كبرى، يصبح الحياد بها مظهرا من مظاهر التآمر الوطني.

إعلان دولة فلسطين يحاصر كثيرا مناورة دولة الكيان حول ما تسميه مرحلة "ما بعد عباس"، لأن القانون الأساسي لمنظمة التحرير هو "دستور دولة فلسطين المؤقت" وفقا لإعلان الاستقلال عام 1988 بالجزائر، ما يمثل "حصنا سياسيا – قانونيا" لقطع الطريق على أي مناورة استغلالية للضباب القانوني.

على حركة فتح أن تكسر التباس موقفها ورماديته الذي لا يستقيم مع مكانتها ودورها التاريخي، والذهاب الى العمل لردم مرحلة انتقالية والذهاب الى "الدائم الممكن"، الى حين ترسيخ معادلة "دولة الى جانب دولة"، بديلا لشعار الزيف "حل الدولتين".

ملاحظة: رئيسة بلدية برشلونة جمدت كافة العلاقات المؤسسية مع إسرائيل، بما في ذلك إلغاء اتفاقية التوأمة مع تل أبيب، ردا على ارتكاب إسرائيل جرائم بحق الفلسطينيين..خبر للبعض العربي الذي لم تهتز لهم شعرة رغم جرائم العدو..شكرا يا "آدا" ففلسطين تحفر في ذاكرتها كل نبيل وتلفظ منها كل خسيس!

تنويه خاص: أخبار بريطانيا "البلد العجوز جدا" تتلخص في كوارث بالداخل واضرابات ولعنة والدين على حال الغلابة..ومعها حرب لدعم أوكرانيا..اللي مش قادر يواجه عمال مضربين ويحل أزمتهم.. قال بده يهزم روسيا وينصر الممثل اليهودي"...طلعت "تنك" يا سنك"!

هل دخلت إسرائيل مرحلة الخط الأحمر نحو حرب أهلية؟!

كتب حسن عصفور/ في تصريح قد يبدو "مفاجئا جدا"، خرج أحد أبرز طياري دولة الكيان العنصري، ومن شارك في قصف المفاعل النووي العراقي 1981، قال العقيد (احتياط) زئيف راز، أحد قادة الاحتجاج ضد مسار التحالف الحاكم،

في تغريدة له مساء السبت، "إذا حصل رئيس الوزراء على سلطات دكتاتورية، فهو ووزراؤه يجب قتلهم".

وتلك المرة الأولى التي يخرج مثل هذا الكلام الصريح جدا، تكثيفا لحالة "الاحتقان الداخلي" الكبير، تفاقم جدا بعد محاولات الحكومة الفاشية الجديدة إجراء تعديلات جوهرية في "قانون القضاء" كي يتم حماية نتنياهو من الملاحقة القانونية في جرائم فساد قد ترسله الى أقبية السجن، وكذا تمنح شريكه الرئيسي درعي فرصة الاستمرار في منصبه الحكومي.

ما قاله "راز" ربما يكرر مشهد ما قبل اغتيال اسحق رابين بعد المضي في تنفيذ اتفاق أوسلو نوفمبر 1995، خلال مظاهرات واسعة قادها الليكود وحركات "الإرهاب اليهودي"، في سابقة هي الأولى في تاريخ دولة الاحتلال الاحلالي.

لأن الدعوة للقتل الصريح، لا تعتبر "مزحة" أو تعبير "سقط سهوا"، فرما تجد طريقها للتنفيذ مع سابقة لم تكن ضمن حسابات الساسة بمقتل رابين، ولذا سارع الليكود ورئيسه نتنياهو بالتحرك الفوري لطلب اعتقال من قالها، واستجابت الشرطة وجهاز الشاباك الأمني، نحو التحقيق مع "الطيار المتقاعد"، وهو ما لم يحدث خلال 1995.

وجاء رد وزير خارجية دولة الكيان العنصري إيلي كوهين، مؤشرا لحالة "هلع"، معتبرا إياها "تجاوزا للخط الأحمر"، ومعه استنكر رئيس المعارضة يائير لابيد ما قاله الطيار المتقاعد راز.

بعيدا، عن الاستنكار والإدانة أو أن يقوم العسكري البارز بمحو ما كتب والتراجع عنها، فما كان ليس سوى أحد مظاهر "الغليان الكبير" الذي تعيشه دولة الكيان العنصري، على أنغام مسيرات احتجاج مستمرة ومتنامية، وتتسع يوما بعد آخر، مستندة الى رفض شبه شامل لما يعرف بـ "ثورة نتنياهو المضادة لخصخصة القضاء" بما يخدم مصالحه الشخصية، بعيدا عن القانون، ولعل انضمام أحد أبرز المصارف العالمية للتحذير دليل مضاف لخدمة الرافضين.

لم تنجح كثيرا محاولات "التحالف الفاشي الحاكم" في تل أبيب الهروب من "أزمة داخلية" تتعاظم الى الصراع مع الشعب الفلسطيني، واختلاق مزيدا من

عناصر اشعال النار، فكان الرد فلسطينيا ما صفع وجه التحالف، وأصيب بارتباك سريع، هرع للبحث عما يساعده.

إسرائيل، ولأول مرة تعيش انقساما عاموديا يتجاوز كل مظاهر الاختلاف السابق، والتي لا تتعلق بالصراع مع الفلسطيني، بل هي "صراع يهودي – يهودي"، يؤشر لخطر مضاعف يدق باب "حرب أهلية"، بعدما استلم الحكم مجموعة إرهابية فاشية، قارنها البعض الإسرائيلي بانتخابات فوز هتلر والحزب النازي، أي "ديمقراطية أنجبت فاشية"، وتلك مقارنة يمكن اعتبارها سابقة وخروجا عن "المألوف اليهودي" في تماثل بين الليكود وتحالفه والحزب النازي.

ما يحدث في دولة الكيان العنصري، يمثل جديدا سياسيا في مظاهر الصراع، ويتجه نحو مرحلة قد لا تستمر وفق ما يراد لها "مسارا اعتراضيا" غاضبا ضمن تفاقم "ديكتاتورية الفرد"، التي يعمل نتنياهو تكريسها كي لا يجد نفسه بين القضبان، تراه المعارضة أنه يقود انقلابا على "الديمقراطية"، يهدد الوضع الداخلي وثوابته التي كانت قائمة منذ 1948، مع آثار كبيرة على الوضع الاقتصادي والقانوني.

وفي سياق تطور المعارضة، ومن جديد المشهد الانحداري نحو الفاشية الداخلية دعوات الاستقالة الجماعية لنواب المعارضة من الكنيست في خطوة احتجاجية نوعية، تؤشر الى عمق الأزمة ومخاطرها، وأن هناك أدوات لم تكن يوما جزء من "العمل المعارض" لكنها بدأت تطل براسها في "هبة الغضب" ضد "ديكتاتورية نتنياهو" الجديدة، ما وجد تعبيره ضمن استطلاع رأي أشار الى انقسام عميق، وأن ثلث سكان الكيان يتوقعون حدوث حرب أهلية وغالبية تعارض خطوات نتنياهو في القضاء.

والسؤال الملح جدا، هل دخل الكيان العنصري طريق "حرب أهلية"..أم أن ما يحدث "هبة غضب" تنتهي نهاية "تصالحية يهودية"...تلك هي المسألة التي تستحق المتابعة فكل الاحتمالات ممكنة دون استخفاف!

ملاحظة: منذ دعوة الرئيس محمود عباس للفصائل للحوار لم تتحرك الدعوة خطوة واحدة للأمام...لو الدعوة صادقة بدها تواصل مش "توتيري" بل تواصل جدي.. وناس تشوف ناس لترتيب الممكن..مع أنه بالآخر "حلم أبليس.."!

تنوي خاص: الحالة في الكيان العنصري صار بدها فريق "وسطاء" لعمل تهدئة بين "اليهود واليهود"..بلاش يصير شي بينهم يهدد "الاستقرار العام" في مناطق التطبيع.. ويخرب كل ما صار..بدها "فزعة" يا شباب!

"التهدئة" الفصائلية مع المحتل الفاشي ممكنة..ومع الناس كيف؟!

كتب حسن عصفور/ في أكتوبر 2015 رسم الشاب مهند الحلبي الطالب الجامعي ملامح مرحلة كفاحية جديدة في مسار النضال الوطني الفلسطيني، عندما تمكن من قتل مستوطنين في البلدة القديمة للعاصمة الأبدية القدس، لتنطلق بعدها واحدة من هبات الشعب الإبداعية في المقاومة، عرفت إعلاميا بـ "انتفاضة السكاكين"، دامت ما يقارب العام دون أن تنتهي موضوعيا.

تزامن فجر "هبة السكاكين" بعد جريمة حرب نفذتها فرق "الإرهاب اليهودي" بحرق منزل عائلة "دوابشة" يوليو 2015 استشهد فيها أب وأم ورضيع ونجى الطفل احمد ليبقى الشاهد الحي على فصل من فصول جرائم الفاشية المعاصرة في الكيان العنصري.

انطلقت "الهبة الجديدة" معلنة مرحلة "الفعل الفردي" سكينا ودهسا، خارج أي حسابات أمنية تقليدية، لا تحتاج ترتيبات خاصة، ولا أسلحة متطورة، فسلاحها ما هو متوفر في كل بيت فلسطيني، ولذا كانت تلك الهبة الأكثر هلعا ورعبا لقوات الفاشية اليهودية من جيش وأدوات إرهابية تكميلية من المستوطنين، ما أجبرهم في حينه الاستنجاد بالسلطة الفلسطينية وجهازها الأمني لمساعدتها في محاصرة المولود الثوري الجديد..وهو ما حدث بإعلان الرئيس محمود عباس بأنه امر بتفتيش حقائب الطلبة لوقف تلك الهبة الإبداعية.

راهنا، تنطلق موجة كفاحية من قاعدة "الفعل الفردي"، بأشكال مختلفة اعتمادا على أسلحة بدائية او عمليات دهس سريعة، ولعل عملية القدس في مستوطنة النبي يعقوب وبعدها في البلدة القديمة، وما احدثته من هزة اصابت حكومة

التحالف الفاشي بهزة غابت طويلا عن الكيان لسنوات عدة، أجبرها الاستنجاد بطوب الأرض للعمل على خلق "جبهة مواجهة المارد الفردي المنطلق".

سريعا بدأت حركات حصار الفعل الكفاحي الفلسطيني الجديد، استنساخا لتجارب سابقة، انطلقت من قاعدة أن العمل الثوري والنضالي الوطني، مرتبط بفصائل أو مكونات حزبية، يمكن حصاره أو تطويقه، دون اليقظة السياسية لنوعية الفعل المستحدث، بأنه يبتعد بملامحه وتنفيذه عن المسار التقليدي، وهو ليس سوى مظهر ابداعي جديد.

تستطيع مختلف الأطراف أن تصل الى "تهدئة" بين السلطة والفصائل الفلسطينية مع دولة العدو القومي، وتحدد عناوين لها، ببعض ثمن لا يليق كثيرا بقيمة شعب قرر ألا يبقى خنوعا أو مصابا بـ "هلع مزمن"، او يجاهر بـ "عنترية صاروخية" ينتهي فعلها بانتهاء غبرة الحدث، والتجارب بلا عدد كما يقال، لكن النتيجة دوما تنتهي بمزيد من "الإهانة السياسية" للطرف الفلسطيني من محتل غاز.

وافتراضا أنه حدث صياغة ورقة جديدة، تستند الى محاصرة ما يمكن حصاره للفعل الثوري العام، فكيف يمكن تطويق "الإبداع الفردي" في مقاومة العدو الاحتلالي الاحلالي، وهل بالإمكان خلق "أداة قياس منسوب فردية النضال" بما يمكن وقف انطلاقتها، دون أن يكون ثمن حقيقي يستحقه غالبية شعب ليس جزءا من "التكوين الحزبي"، وفقد ثقته كثيرا بممثله الشرعي.

جوهريا، بات ضرورة لإعادة تعريف مفهوم "التهدئة" لأن التعبير يحمل "ضلالا سياسيا"، ومساسا بجوهر الفعل الكفاحي الفلسطيني، فإن كأن الأمر يتعلق بقطاع غزة، فهناك تهدئة نموذجية بين دولة الحكم الفاشي وحكومة حماس، لم تهتز سوى بعدما أقدمت حكومة لابيد باغتيال قائد من حركة الجهاد، دون ان تكون حماس طرفا في المواجهة، ولذا لا يحتاج الأمر نقاشا أو جهدا، فلا حرب من غزة في ظل الحكم الإخوانجي.

أما لو كان الأمر متعلق بالحديث عن "تهدئة" الانطلاقة الثورية في الضفة والقدس، بمظاهرها المتعددة، فهنا يكون "الفخ الكبير"، دون ربطه بخطوات سياسية وعملياتية محددة مع دولة الكيان الفاشي، خاصة ما يتعلق بالاستيطان وفرقه الإرهابية متعددة الأسماء، وهدم المنازل والتطهير العرقيـ وتنفيذ كل ما تم

تعطليه من إعادة انتشار لقوات جيش الاحتلال من (ب، ج)، ويتبقى ما متصل بمفاوضات الحل الدائم (القدس بشقيها غربا وشرقا، الحدود والمستوطنات وفق ما كانت عام 1995)، والكف عن أي عمليات تهويد في القدس والضفة التزاما بقاعدة الاتفاق وخاصة المادة الرابعة من اعلان المبادي، بحكم الولاية.

أي انزلاق لبحث "تهدئة" في الضفة والقدس دون ثمن سياسي تدفعه دولة الفاشية والاحتلال لن يكون سوى وهم مركب...فالشعب الفلسطيني ليس أدوات حزبية ولن يكون..و"لكم في الفعل الثوري المستحدث عبرة يا أولي الألباب".

ملاحظة: "المنطاد الصيني"..اختراع جديد تسلل بهدوء و"أدب جم" ليحلق فوق الأراضي الأمريكية ومخابراتها نايمة في "وحل أوكرانيا"..طيب تخيلوا بعد كم سنة شو ممكن يصير بدولة تتصرف بأنها "الولد الفتوة"..منطاد قل هيبتكم ولسه زمنكم المنيل جاي جاي!

تنويه خاص: ما تسرب عن مهاجمة نتنياهو للموقف الأمريكي من "حربه ضد القضاء" باعتباره موقف غبي وتدخل مش مقبول تعتبر وقاحة عالية الجودة..بس بتكشف أنه حالته بعد قصة بنك مورغان دخلت في هلوسة..اشرب "أبو البيب"!

نتنياهو ..والكلام السياسي المباح!

كتب حسن عصفور/ في مقابلة ربما تكون هي الادق سياسيا لفكر رئيس التحالف الفاشي الحاكم في دولة الاحتلال الاحلالي بنيامين نتنياهو مع قناة سي أن أن يوم الثلاثاء 31 يناير 2023، شرح رؤيته الشاملة لكيفية التعامل مع "السلام" في المنطقة، ورؤيته الخاصة للعلاقة مع الفلسطينيين ومستقبلها المنتظر.

في المقابلة مارس نتنياهو كمية من الأكاذيب التي لا يمكن لشخص سوي قولها، خاصة وأن أحداث الزمن المشار له في المقابلة لا زال حاضرا، شهودا وأفعالا، المكذبة السياسية لرأس "الحكم الفاشي" في الكيان تركز على عناصر محددة:

* نتنياهو تحدث عن رفض الطرف الفلسطيني قبول دولة إسرائيل ويعمل على إزالتها، والحقيقة السياسية نقيض ذلك تماما، فمنذ عام 1974 وافقت منظمة التحرير على دولة بجانب دولة، حتى وصل الأمر الى اعتراف متبادل بين منظمة التحرير بصفتها التمثيلية ودولة الكيان في عام 1993، كجزء من اتفاق إعلان المبادئ المعروف إعلاميا بـ "اتفاق أوسلو"، وهو ما قام نتنياهو قبل غيره منذ عام 1996 على تدميره، واعتبره "خطر على أمن الكيان"، ورفض أي تعامل معه وبدأ ذلك في قمة واي ريفر 1998.

* نتنياهو قال أن الطرف الفلسطيني رفض عملية السلام، وتلك مسألة لا تحتاج للرد كثيرا، فقط التذكير بمظاهرات العداء لتوقيع اتفاق أوسلو التي قادها نتنياهو – شارون وكاهانا، انتهت باغتيال رابين، والذي كان أول رئيس وزراء للكيان يتم تصفيته بيد "الإرهاب اليهودي"، وليس سرا ان القاتل خرج من بين صفوف فصائل "التحالف الحاكم" بقيادة نتنياهو في دولة الكيان العنصري راهنا.

* نتنياهو أعلن، وربما لأول مرة بشكل محدد، أن الضفة والقدس هي "ارض متنازع عليها"، وليس أرض محتلة، وبالتالي هي ليست فلسطينية، وبذلك ينسف كليا ما ورد في المادة الرابعة من اتفاق أوسلو حولها والولاية عليها، ثم الغاء كلي لموقف أمريكا التي تعتبرها أرض محتلة وفق تصويتها على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بذلك، وأيضا رفضا لجوهر ما جاء في مفهوم "حل الدولتين"، الذي تقدم به بوش الابن يونيو 2002.

* حديث نتنياهو عن "ارض متنازع عليها" بشكل رسمي هو المقدمة العملية لتكريس موقف أنها "أرض إسرائيل" عليها سكان يبحثون "التعايش معهم" وفق السيادة والسيطرة لـ "دولة اليهود".

* حديث نتنياهو عن "أرض متنازع عليها" الغاء صريح لكل قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 حتى ديسمبر 2022 حول الذهاب الى "العدل الدولية"، بما يكشف أنه يتصرف كدولة فوق "الشرعية الدولية".

* نتنياهو أعلن للمرة الثانية، ان هدفه الحقيقي هو توسيع حجم التطبيع بين دول عربية ودولة الكيان، متجاوزا كليا القضية الفلسطينية، ويتفاخر بأنه حقق ما لم

يحق طوال الـ 70 عاما لمن سبقه، وبذلك يعلن أنه لا يبحث الآن أي "سلام" أو تسوية مع الطرف الفلسطيني، وهي صفعة تفوق بصداها للطرف الأمريكي أولا، ثم للرسمية الفلسطينية التي لا تزال تسير خلف "الخدعة الأمريكية".

* نتنياهو يعلن التأبين الرسمي لمبادرة السلام العربية بجوهرها، وبأن طريق السلام الذي كان مشروطا بحل القضية الفلسطينية، بات طريقا من أجل "حل المسألة الفلسطينية"، وبذلك تنتقل من قضية مركزية الى مسألة من مسائل البحث العربي الإسرائيلي يمكن إيجاد حل لها، دون اعتبار للأرض التي ليست لهم.

* حديث نتنياهو عن مفهوم "التعايش" مع الفلسطينيين يراه كما هو بالنسبة للفلسطينيين داخل "دولة اليهود" ولكن دون ذات المكانة...سيادة يهودية مقابل حماية سكان المحميات الفلسطينيين.

عناصر حديث نتنياهو لا تحتاج فلسطينيا سوى توزيعها كـ "وثيقة رسمية" لأعضاء الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كونها تصريحات رسمية من رئيس حكومة دولة الكيان، وليست من شخص أو وزير يمكنه ان يعلن بعدم تعبيرها عن الموقف الرسمي.

يجب على "الرسمية الفلسطينية" ان تعلن اليوم قبل الغد موقفا قاطعا من تصريحات نتنياهو، والذهاب الى الرد العملي بخطوات تنفيذية منها سحب الاعتراف المتبادل، والشروع في تغيير مسمى الواقع الكياني من "سلطة الى دولة" قبل الإعلان الكامل بأنها دولة تحت الاحتلال، بما يتطلبه ذلك من "خطة عمل شاملة".

الصمت على حديث نتنياهو سيكون إهانة سياسية للرسمية الفلسطينية قبل أن يكون لغيرها..وسيظهرها عاجزة مرتعشة لا تستحق من يقف معها..وقوة دفع لقاطرة "التطبيع" على حساب قضية فلسطين.

ملاحظة: يبدو أن إدارة بايدن تتفن في كيفية إهانة "القيادة الرسمية" للسلطة الفلسطينية بتقديمها خطة تدريب قواتها على كيفية قتل أبناء شعبها، ترضية للحاج بايدن والعنصري نتنياهو..من "خطة دايتون" الى "خطة فنزل" يا شعب ما تحزن!

تنويه خاص: ما حدث من امتناع تصويت ممثل فلسطين على استضافة السعودية لكأس لآسيا، وبدون مبرات غبية كما قالها أحدهم ..يجب على الرئيس عباس الإبراق فورا اعتذارا ومحاسبة من كان سببا لذلك..الاستخفاف سيكون له ثمن مرهق ومنهك ويخدم "كارهي الفلسطنة"..والباقي معلوم يا جهلة القرن!

زيارة بلينكن..صفرية النتائج ..فاحذروا خديعة "وهم مستحدث"!

كتب حسن عصفور/ ربما كان أكثر قيمة سياسية لو أن الحديث الإعلامي اتجه للتركيز على زيارة رئيسي المخابرات في الشقيقة مصر وكذا الشقيقة الأردن الى رام الله، ولقاء الرئيس محمود عباس عن زيارة وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن، التي كانت مركز "الجذب" والاهتمام.

للمرة الأولى يذهب رئيس المخابرات المصرية والأردنية إلى رام الله، في توقيت استباقي لوصول مسؤول أمريكي وبعد مغادرة مدير المخابرات الأمريكية، ما يمنح حضور اللوائين عباس وحسني أهمية ربما تفوق كثيرا ما كان للوزير بلينكن، حيث ردد كلاما محفوظا جدا، ولكن بطريقة مملة، لم تعد تترك بصمة يمكن اعتبارها إضافة لما سبق الكلام عنه، فيما الزيارة "الأمنية" تستحق لارتباطها بحساسية المشهد العام، في ظل تنامي الفعل الكفاحي الفلسطيني ردا على جرائم حرب الكيان العنصري، وقرارات "القيادة الرسمية" ومنها وقف التنسيق الأمني.

وتدقيقا في زيارة بلينكن الخاطفة الى رام الله، لن يقف المتابع أمام أي موقف يمكن اعتباره "خدمة سياسية مسبقة" للطرف الفلسطيني، من أجل الاستجابة لقائمة مطالب حكومة نتنياهو الفاشية، عبر الإدارة الأمريكية، وكل ما يريده أن تواصل "الرسمية الفلسطينية" ثقتها بأمريكا وإن أثبتت الحياة السياسية أنها ليست جديرة بالمطلق بأي مظهر من مظاهر الثقة، بل العكس تستحق كل أشكال الرجم السياسي لما فعلت جدارا واقيا للفاشية القائمة في دولة الكيان، وعرقلة للتطور الكياني الفلسطيني.

مشهد بلينكن، بعد اللقاء وتصريحاته الصحفية تلخص الهدف الأمريكي العملي، بأن تستمر "الرسمية الفلسطينية" في الانتظار زمنا مضافا عما كان، دون أن تقاوم مشروع تهويدي متسارع في الضفة والقدس، وأن تواصل عدم القيام بخطوات "استفزازية" لإدارة بايدن، وتتوقف عن الذهاب الى المؤسسات الدولية، باعتبارها "خطوات أحادية" لا تخدم "حل الدولتين"، وأن تعود للتنسيق الأمني مع الطرف الذي يعتبرها "عدوا"، وليس طرفا أو "شريكا"، الى جانب جرائم حربه اليومية ضد الشعب الفلسطيني.

بلينكن، حاول "التذاكي السياسي" عندما أشار الى أن القيام بتلك الخطوات "الفلسطينية" سيكون له تأثير على "حل الدولتين"، في رسالة مبطنة لتحميل الطرف الفلسطيني مسؤولية مجهولة، ما لم يرضخ أو بالأدق يستسلم لرغبة إدارته، بالصمت والخنوع، وغير ذلك فهو المتهم الأول.

بلينكن، والذي وصل الى رام الله دون أن يتمكن من الحصول على "تعهد" من حكومة الفاشية الجديدة في تل أبيب، حول هدم المنازل وعمليات التطهير العرقي ووقف أي نشاط استيطاني، أراد أن يأخذ من "الرسمية الفلسطينية" مما لديها بعضا من "أوراق فعل" ليجردها من سلاح البقاء الإيجابي في علاقتها بالشعب الفلسطيني، بعدما خسرت كثيرا لاختيارها "السمع لأمريكا" طويلا، واغلاق أذنها عن مطالب أهل فلسطين، تجريد دون مقابل سوى "ثقوا بأمريكا".

بلينكن، تحدث عن الضرر الذي سيطال تنفيذ "حل الدولتين" لو واصل الطرف الفلسطيني سلوكه، موقف يستغبي البشرية عامة، وليس طرفا، للتذكير بأن شعار "حل الدولتين" تم عرضه من قبل رئيس أمريكا بوش الابن يونيو 2002، أي قبل 21 عاما، ومن وقف رافضا له ومنع تنفيذه هي دولة الاحتلال، وقدمت منظمة التحرير والسلطة كل ما طلب منها في سياق البحث عن آلية تنفيذ ذلك الشعار، بل أن حكومات الكيان العنصري المتلاحقة عملت بكل ما يمكنها لتدمير الكيانية الفلسطينية الناشئة، وليس فقط عرقلة تنفيذ حل قيام دولة بجانب دولة وفقا لتعبير "حل الدولتين".

استمرار محاولة تزوير المسار السياسي، بتعابير أن "الطرفين" يتحملان مسؤولية التعطيل، فتلك جريمة سياسية كاملة الأركان، لا يجب استمرارها ابدا، فهناك طرف واحد لا غير من دمر كل إمكانية لحل سياسي منظور، ليس وفق ما أراد الشعب الفلسطيني بل وفق ما قدمته الإدارة الأمريكية في معادلتها بـ "حل الدولتين".

انتهت زيارة "بلينكن"، وترك وفدا لممارسة الخداع وامتصاص "فورة غضب" القيادة الرسمية، ما سيعيد دوامة تكررت منذ 1996، مع الدخول الأمريكي الأول في التفاوض مع حكومة العدو، التي كانت أيضا برئاسة نتنياهو، وبعدما تأكدت أن اغتيال رابين اغتال اتفاق أوسلو الذي أصاب "التهويدية" بمقتل، ولعل الرئيس عباس أكثر من غيره يعلم حقيقة كل "وعد" أمريكي مقابل ثمن فلسطيني مسبق..ولا نظن أنه نسي كل ما كان منذ يونيو 2002 وحتى تاريخه.

كل تنازل رسمي فلسطيني مما كان قرارات رغم ضبابيتها، مقابل وعد أمريكي سيكون خطوة تحريض عدائية مضافة على صاحب القرار..فحاذروا سقوطا وطنيا قد لا يكون منه مخرجا!

ملاحظة: لو قرأت بعض أوساط "الرسمية الفلسطينية" ما قالته وزيرة من حكومة الفاشية اليهودية عن بلينكن..وصمتهم عليها بيعرف أنه وزن أمريكا أخف بكثير مما يحتسبونها تأثيرا على حكومة "نيو فاشيزم".

تنويه خاص: بعض الفصائل في بلدنا صارت تصدر بياناتها حسب "الخبر العاجل"..ما بتلحق تقرأ خبر الا والبيانات "العرمرية" بتنزل..لتكتشف ان اللي صار مش عمل كفاحي بل حادث عادي..معقول غربتهم صارت هيك...وما تعلموا من فضيحة صور فدائي "عملية شعفاط"...الصراحة أنكم بتخزوا!